

عمان : يوم الاحد ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٢ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٣ العدد ١١٣٥

الفنری

قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣ « قانون وضع الاموال غير المنقولة تأمناً للدين لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٥٣ « قانون تعديل قانون السجون لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٣ « قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المشتركة لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٣ « قانون التصرف في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٣ « قانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٥٢ »
قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٣ « قانون معدل لقانون محاكمة الموظفين رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٢ »
قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٣ « قانون الغاء قانون النفي والاعداد لسنة ١٩٢٨ »
قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٣ « قانون العقوبات المشتركة الموحد لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٣ « قانون محاكمة مرتكبي جرائم التجسس امام المجالس العسكرية لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣ « قانون الطيران المدني لسنة ١٩٥٣ »
قانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣ « قانون ذيل قانون ضريبة الدخل رقم ٥٠ لسنة ١٩٥١ »
نظام رقم (١) لسنة ١٩٥٣ « نظام موظفي الحكومة رقم ١ لسنة ١٩٥٣ »
دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية
تصحيح اخطاء مطبعية

المطبعة الوطنية - عمان

صادر من دائرة اجراء عمان

الى المدين حسين عيسى احمد من عورتا المجهول على الاقامة
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة واحد وتسعين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٢٥ ديناراً و٢٠٥ فلوس والرسوم الى
دائلك صندوق الجزية فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقلك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس
خلال اسبوع من تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بمقتضى حجب الاسرار .

903-2-3

خاص بتبايع قرار الحبس الى المدين

الى المدين حسين محمود مصطفى من بيت عور والمجهول محل الإقامة
قررت رئاسة إجراء eman حبسك مدة واحد وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ٣٠٠٠ ديناراً و١٦٠ فلساً الى دائنك
مصدق الخيرية فالذا لم تؤد الدين أو تستعمل حفاك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باسشاف بقرار الحبس خلال
اسبوع من تاريخ تبليغه اليك سينفذ هذا القرار بحفاك حسب الاصول .

१०३-२-

مُخَصَّصةً بِأَلْمَثَمِ ضَادِرَةٌ مِنْ مَحْكَمَةِ صَلَاحِ جَزَاءِ الْكُرْكِ

الاسم والشهرة : سلمان بن سلافة الغراءفة من بدو نثر السبع .
تعين يوم الاثنين الواقع في ٢٠-٣-١٥٣٠ الساعة الثامنة صباحاً موعداً لرؤية دعوى أخيه التي اقامها عليك فلاح بن عبده
المحادين فيفتني حضورك في الوقت المعين الى محكمة جواز الكرك وان لم تحضر تجري عليك الاحكام المخصوصة من قانون
اصول المحاكمات الجزائية .

مبادرة من حركة الحقوق البدائية في لبنان

باسم الصيحر عليه وشهرته وعمل اقامته طلعت محمد المرحوم من الزوال المجهول على الاقامة

وخصي حضوره لم المحكمة حقوق ابناء البدائية يوم السبت الواقع ٢٨ - ٢٠١٤ الساعة ١١ صباحا في زوايا المظاري الدعوى الى

الامانة عليك القالب العام اذا لم يحضر ولم يرسل وكذا اتمت اجري على كنهك لطيفة

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والتواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المظلم — على القانون الآتي ويأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٥٣

قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين.

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين لسنة ١٩٥٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - يجوز وضع الأملاك والأراضي الأميرية والموقوفة والمستغلات والوقفية تأميناً للدين ولا فرق بين أن يكون ما يؤمن به الدين العقار بكامله أو حصة شائعة فيه.
- المادة ٣ - يجوز وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين لمنفعة المصرف الزراعي ، أو لمنفعة الوقف لقاء التقوى التي يسلفها من صندوقه ، أو لمنفعة أي بنك أو شركة مصرح لأي منهما بتعاطي العمل في المملكة الأردنية الهاشمية على أنه يحق لهذا البنك أو تلك الشركة بموافقة مجلس الوزراء أن يشتري أية أموال غير منقولة وضعت تأميناً لديهما.
- المادة ٤ - يجوز وضع المال غير المنقول تأميناً للدين متوقفة أو مستقبلية يتوقع ترتيبها في ذمة المدين في المستقبل.
- المادة ٥ - عندما يطلب وضع عقار تأميناً للدين ، يجب أن تقدم وثيقة مصدقة من مرجع مختص تضمن بيان ما اذا كان ذلك العقار مأجوراً أم لا مع بيان مدة إيجاره ، فإذا كان مأجوراً وكانت مدة إيجاره تزيد على مدة المدانة ، فترتب على المستأجر أن يعطي تمهيداً بإخلاء العقار عند حلول أجل المدانة ، أو أن يعطى الدائن تمهيداً بأن لا يطالب ببيع ذلك المال إلا عند انتهاء مدة الإجارة ، فإذا أعطى أحدهما تمهيداً بما ذكر ينظم سند الادانة وفق ما هو مبين في المادة الآتية.
- المادة ٦ - تنزل دوائر تسجيل الأراضي تنظيم سندات الادانة المتعلقة بمعاملات التأمين والتصديق عليها وإعطاء كل من الدائن والمدين نسخة منها بعد أن تكون قد أخذت تقريرهما بحضور الشهود وعينا عمل أختامهما لسهولة التبليغ.
- المادة ٧ - تعمل جميع المحاكم وسائر السلطات الإدارية بما اشتملت عليه السندات المصدقة على الوجه المبين في المادة السابقة من دون حاجة الى دليل آخر.
- المادة ٨ - جميع الأبنية والأشجار والدوالي التي تنشأ على المنحلات التي وضعت تأميناً للدين وما اشترى عليها بعد التأمين يعتبر جميعه تأميناً لتلك المنحلات ، وأنه وضع تأميناً للدين المذكور.
- المادة ٩ - للمدين أن يتنقح بالمحلات التي وضعت تأميناً للدين ، وله أن يحصل على فوائد لها ، كما يعود عليه كل ضرر أو تقرب يحصل فيها.
- المادة ١٠ - ١ - للدائن أن يحيل الى آخر بموافقة مدنيه ، ما له بدئته من دين منح له كإمانة من امتياز على الأموال غير المنقولة التي قبلها تأميناً لدينه ، وله أن يجري ذلك دون أن يكون مكلفاً بالحصول على موافقة مدنيه اذا كان سند الدين محرراً للامر وفي كذا الحالين يشترط لصحة المعاملة أن يتم ما ذكر في دوائر التسجيل.
- ٢ - للمدين أن يبيع أو يفرغ فراغاً قطعيًا ، بموافقة الدائن ، المثل الذي وضع تأميناً للدين الذي يخص آخر يقبل نقل ذلك الدين الى ذمته على أن تبقى معاملة التأمين بالمحل المذكور على ما هو عليه.
- المادة ١١ - ١ - للمدين أن يسدد قبل حلول أجل المعين دينه الموقوف بسند التأمين مع متفرعاته ، وإذا كان المدين يتخلى على شرط ففاده أن يدفع المدين مبلغاً معيناً تمويصاً عن عطل وضرب اتفاق عليه بالإضافة الى الدين الأصلي ، فترتب عليه أن يدفع هذا المبلغ مع الدين الأصلي الى دائرة التسجيل ، لحساب الدائن. ومن ثم تسليم سند الاصل الذي حصل عليه المدين من المصرف الى دائرة التسجيل فانه يرتب عليها أن تبلغ الدائن الأمر وتبطل معاملة التأمين.
- المادة ١٢ - إذا انقضت مدة الادانة ولم يؤد الدين ، أو استحق لتحقق شرط في عقد الادانة يقضي بحلول أجل قبل انقضاء تلك المدة إذا تخلف المدين عن الوفاء بما تمهد به تنول دائرة التسجيل ببيع المثل الذي وضع تأميناً للدين على الوجه المبين في المادة الآتية بله على طلب الدائن أو ورثته (إذا كان قد توفي) أو على أحد الدائنين الذين بعده في الدائرة (إذا كان هناك من الدائنين في الدرجة الثانية أو الثالثة) الخ . في نظر هذا إذا كان المدين قد

هكذا من الأشغال

توفي أو أعلن إفلاسه أو لم يخلف وراءه أحدًا من أصحاب الانتقال ، ومن دون أن يكون الدائن مكلفاً بالحصول على حكم أو أي قرار من المحاكم ، أو أن يكون ملزماً بالرجوع الى تركه المدين المتوفي أو الى مأمور طابق الافلاس .

المادة ١٣ - ١ - إذا طلب الى دائرة التسجيل بيع محل بالاستناد الى المادة السابقة ، فانه يرتب عليها أن تبلغ وفق الأصول المبينة في قانون الاجراء المدين أو ورثته أو أحد الاوصياء عليهم [إذا كان المدين قد توفي] كلا بشخصه أو الى محل إقامته أو الى مأمور طابق الافلاس المدين إذا كان قد أعلن إفلاسه ، اختصاراً بلزوم إداة الدين خلال أسبوع واحد.

٢ - إذا طلب المدين ، خلال المدة المبينة في الفقرة السابقة من رئيس المحكمة الابتدائية ، الواقع المال الموضوع تأميناً للدين ضمن منطقتها ، ارجاء البيع ، فانه يجوز له أن يجيب المدين الى طلبه لمدة لا تزيد على شهرين ولمرة واحدة فقط إذا اقتنع :

- ١ - بأن لدى المدين مجالاً واسعاً لتسديد الدين المستحق عليه إذا أعطي مهلة .
- ٢ - بأن يبيع مال المدين قد يسببه ضائقة لا داعي لها مراعياً في ذلك جميع ظروف الحال واحتياجات الدائن الخاصة .
- ٣ - إذا لم يؤد الدين خلال المهلة المذكورة ولم يصدر قرار من رئيس المحكمة الابتدائية بارجاء البيع على ما مر في الفقرة السابقة ، يوضع المحل المذكور في المزايدة لمدة خمسة وأربعين يوماً ، ثم لمدة خمسة عشر يوماً على أن لا يقبل خلال المدة الثانية ضم أقل من ثلاثة في المائة على بدل المزايدة الأخير .
- ٤ - بعد الانتهاء من المزايدة على الوجه المذكور في الفقرة الثالثة تجري الاحالة القطعية للشخص الذي تقدم بشحن أكثر من غيره .
- ٥ - على دوائر التسجيل ، اذا مست الحاجة ، ان تكب الى مأمور الاجراء بلزوم تخلية المحل الذي بيع على الوجه المذكور في الفقرة الرابعة وتسليمه لمن أحيل عليه .
- ٦ - اذا كان للمدين اعتراضات على ما أجرته دوائر التسجيل من معاملات وراجعوا المحاكم بها فان هذه المراجعة لا تنوع ابدأ تأخير معاملات المزايدة والاحالة والتخلية ، كما انه ليس للمحكمة أن تنظر في دعاوى الاجبار خلافاً لما هو مدون في سندات الادانة المبيح عنها في المادة الخامسة . غير انه اذا ارتأت المحكمة ان لا يدفع الدين الى الدائن الى أن يقدم الدائن كفيلاً اذا كان من احاد الناس ، أو تمهداً خطياً اذا كان مؤسسة مالية مأدونا لها بالاقراض فيترتب على دائرة تسجيل الأراضي ان تبلغ الدائن ما ارتأته المحكمة بقرارها وتعمل بمضمونه .

المادة ١٤ - تدفع الديون المدرجة بالسندات المصدقة الى الدائنين ضمن الشروط المنصوص عليها في سند كل منهم وعلى ترتيب درجات امتيازهم بحيث يكون للدائن السابق حق الرجحان على من يليه في الدرجات ، وذلك بعد أن يسقط من ائتمان المبيع ما أتفق في هذا السبيل في دوائر التسجيل ، اما الدائنين الذين لم يراجعوا لتقضى دينهم فتسلم المبالغ التي تخصصهم الى مصرف معتمد لتقيد باسم دائرة التسجيل ولحسابهم ، وإذا كان ثمن المبيع غير كاف لسداد الدين فللدائن الحق في مطالبة المدين بالباقي على حدة .

المادة ١٥ - لا يجوز للدائن الذي أحيل العقار على اسمه أن يتصرف في ذلك العقار بالبيع او الرهن خلال سنة كاملة من تاريخ الاحالة القطعية عليه ، اذ يحق للمدين خلال هذه المدة استرداد هذا المال غير المنقول اذا قام بدفع مبلغ الدين وفوائده والرسوم والتفقات التي دفعها الدائن .

المادة ١٦ - تلغى القوانين التالية :

- ١ - القانون الثماني المتعلق بوضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين المؤرخ ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٣١ .
- ٢ - قانون تعديل قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين لسنة ١٩٢٨ (اردني) .
- ٣ - ذيل المادة العاشرة من القانون المؤقت المختص بوضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين لسنة ١٩٢٨ (اردني) .
- ٤ - التعديل الفلسطيني للقانون الثماني المتعلق بوضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٠ وقدمه ٩ لسنة ١٩٢٩ .

٥ - أي تعريض أردني أو فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون إلى المدى الذي تكون فيه أحكام تلك التشريعات متمايزة لأحكام هذا القانون.

المادة ١٧ - رئيس الوزراء ووزيرا المالية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢-٣-١٩٥٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير المالية بالوكالة وزير المالية رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي روجي عبد الهادي توفيق ابو الهدي

أن مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الاتي ويأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٥٣

قانون تعديل قانون السجون

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون السجون لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
- المادة ٢ - تعدل الفقرة الأولى من المادة (٥) من قانون السجون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٣ بالشكل التالي:
- المادة ٥ - [اي يجوز لرئيس الوزراء ووزيري الداخلية والمالية أو من يتدبه أي منهم أن يتفقد أي سجن ، كما يجوز لوزير الدفاع أن يبين أشخاصاً من ذوي البياقة والأهلية للقيام بهذه المهمة]
- المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والمالية والدفاع مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢-٣-١٩٥٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير الدفاع وزير الداخلية وزير الداخلية رئيس الوزراء
أنور نسيه روجي عبد الهادي سعيد المقي توفيق ابو الهدي

أن مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الاتي ويأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٥٣

قانون تقسيم الأموال غير المنقولة

- المادة ١ - يسمى هذا القانون [قانون تقسيم الأموال غير المنقولة المنقولة لسنة ١٩٥٣] ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ١ - يحق لكل من الشركاء أن يطلب تقسيم الأراضي الاميرية والموقوفة والمسقطات والمستغلات الوقفية والأموال والمعارات المشتركة . ولا يحق لأي منهم أن يرفض هذا الطلب ولو كان هناك اتفاق سابق بينهم يقضي باستمرار الشيوع لوقت غير معين.

٢ - يرال الشيوع في المال غير المنقول بتقسيمه بين الشركاء إذا كانت المنفعة المقصودة منه لا تفوت بالقسمة وإذا كان غير قابل للقسمة يرال الشيوع فيه ببيعهم بالمراد .

المادة ٣ - يجوز تأخير التقسيم لمدة لا تتجاوز خمس سنوات برضى الطرفين .

المادة ٤ - ١ - تقسم الأموال المشتركة القابلة للقسمة برضى الطرفين أو بحكم القاضي . ويشترط في قسمة التراضي رضى كل واحد من الشركاء وأما في القسمة قضاء فيكفي أن يطلبها واحد منهم .

٢ - إذا كان بين الشركاء قاصر أو محجور يقوم مقامه في طلب التقسيم الولي أو الوصي .

المادة ٥ - إذا اتفق جميع الشركاء على قسمة مال غير منقول فيحق لهم :

١ - أن يجروا التقسيم فيما بينهم على الوجه الذي يرونه ويتفقون عليه ثم يحضرون إلى دائرة التسجيل مستصحين خارطة تين حصة كل منهم مفروزة عن غيرها ويقررون أمام الموظف المختص في دائرة التسجيل صحة المعاملة وموافقتهم على القسمة وفق الخارطة التي أبرزوها . وعندئذ يعطى لكل منهم سند بتصرفه مستقلاً .

٢ - أن يراجعوا دائرة التسجيل طالبين إليها أن تتولى معاملة التقسيم وعندئذ يذهب الموظف المختص مستصحباً معه أحد المهندسين أو المساحين وبعد الكشف بحضور الشركاء على المحل المطلوب تقسيمه تجري معاملة التقسيم على الوجه المبين في المادة الآتية إذا ظهر أن ذلك المحل قابل للقسمة .

المادة ٦ - ١ - إذا كان المطلوب تقسيمه أرضاً أو عرصة يتبع الترتيب التالي :

أ - يسمح المحل المطلوب تقسيمه بالمعز والدونم . ثم يصار إلى إفراز الحصص بعد تأمين المعادلة بينها من حيث مقدار مساحة كل منها وجوده أو ردائه ترتباً وشرف موقعها مع مراعاة أية اعتبارات أخرى تزيد أو تنقص قيمتها ، كما يجب أن يفرز حق الشرب والطريق بحيث لا يتقوى لكل حصة تعلق بالآخرى ما لم يكن . ثم يدعى الشركاء لتقدير قيمة الحصص بالاتفاق فيما بينهم فان لم يتفقوا على ذلك يعين مأمور التسجيل خبيراً أو أكثر لتقدير القيمة .

ب - إذا ظهر في نتيجة تقدير القيمة أن حصة واحدة أو أكثر غير متعادلة من حيث القيمة مع الحصص الأخرى وجب تأمين التبادل بضم شيء من التقدي عليها .

ج - بعد إتمام المعاملة وفق ما مر في البندين السابقين ، يحرر محضر بالواقع وترتبط به خارطة لجميع الحصص .

د - تخصص الحصص المفروزة للشركاء كل بمفرده بالاتفاق أو بالقرعة ثم يدرج ذلك في محضر يوقع عليه ويختمه جميع الشركاء .

٢ - إذا تعددت المحلات المطلوب تقسيمها واتفق الشركاء على التقسيم يمكن إجراء المعاملة بطريقة قسمة الجمع .

٣ - إذا كان غير المنقول المطلوب تقسيمه مسقطات واتفق الشركاء على تقسيمه يتولى مأمور التسجيل العمل وفق ما مر في البند (أ) بعد تقويم الأبنية والتعديل بين الحصص .

المادة ٧ - ١ - إذا طلب فريق من الشركاء أو أحدهم التقسيم ورفض الآخرون أو كان بينهم غائب أو قاصر أو محجور ، يترتب على قاضي الصلح أن يبلغ الشركاء أو الولي أو الوصي (كما هي الحالة) لزوم حضورهم في اليوم الذي يعينه لهذا الغرض على أن يجري التبليغ للثلاثين الذين لم يعرف لهم محل إقامة وفق الأصول المبينة في قانون أصول المحاكمات الحقوقية الخاصة بتبليغ مجهولي محل الإقامة .

٢ - في اليوم المعين يتوجه قاضي الصلح والشركاء الذين لبوا الدعوة إلى المحل المطلوب تقسيمه وبعد أن تثبت من أن سندات التصرف أو التملك التي أبرزت تناول المحل المطلوب تقسيمه وأنه في تملك وتصرف طالب القسمة وشركائه ، يباشر معاملة التقسيم بحضور أولئك الشركاء والهيئة الاختيارية أو بمواجهة اثنين من الاهالي ، مراعيًا في ذلك ما نص عليه في المادة السابقة . وبعد أن يتم معاملة التقسيم على النحو المذكور يبلغ المحسالة

هذا من الأشغال

النهائية إلى أصحاب العلاء وترسل دائرة التسجيل صورة مصدقة عن المحضر الذي ينظمه في هذا الشأن بشكل اعلام.

المادة ٨ - إذا ادعى أحد الشركاء في الأراضي والمستغلات والمستغلات وغيرها من المقارنات المشتركة أنها غير قابلة للقسمه وطلب بيع حصته لشركائه أو لغيرهم، يترتب على قاضي الصلح إذا ظهر له نتيجة الكشف أن المحل المطلوب تقسيمه غير قابل للقسمه أن يتدب خيراً أو أكثر لتقدير قيمة حصة طالب البيع بالنسبة لمجموع الحصص، ثم يدعو الشركاء أن يدعوا رأيهم خلال خمسة عشر يوماً إذا كانوا يرغبون في شراء هذه الحصة بالبدل المقرر أم لا. فإذا أظهر فريق منهم رغبته في الشراء نقوض اليهم بالتساوي بنسبة عددهم وإذا رفض أحد الشركاء أن يتابع هذه الحصة منهم بالتساوي ودفع ثمناً أكثر من القيمة التي قدرها الخبراء توضع في الميزان بين الشركاء دون غيرهم ونقوض لمن يدفع منهم ثمناً أكثر من غيره.

المادة ٩ - إذا لم يتقدم أحد من الشركاء خلال المدة المعينة لشراء الحصة المروضة للبيع وأصر الشريك المستدعي على طلبه البيع؛ أو لم يرض ببدل المحل المقدر فيعرض جميع المحل للبيع في الميزان بمعرفة دائرة الاجراء. وبعد إتمام معاملة البيع على الصورة المذكورة يوزع الثمن بين الشركاء بنسبة حصصهم.

وإذا ظهرت أية عانة في تسليم المحل المباع على هذا الوجه إلى مشتريه يقوم مأمور الاجراء بتخليته وتسليمه.

المادة ١٠ - إذا لم يتقدم أحد الشركاء لشراء المحل المروض للبيع والفراغ في الميزان بمجموعه أو لم يبلغ البدل الذي تقدم به المرادون الحد الذي يمكن أن يعتبر عادلاً ومناسباً يعرض بمجموعه أيضاً للمزايدة بين الشركاء دون غيرهم. فإذا امتنع الشركاء هذه المرة أيضاً عن الدخول في المزايدة وتمسك الشريك المستدعي من بيع وفراغ حصته لغير الشركاء فكل شريك لم يتقدم للشراء يبدل المحل على الصورة المذكورة يعتبر أنه اسقط حقه في المطالبة بالشفعة والرجحان.

المادة ١١ - يحظر على المحاكم سماع الدعوى التي يقيمها الشركاء أو أولادهم أو أوصاؤهم بطلب فسخ والنساء معاملات الاحالة التي تمت بالمزايدة وفق احكام المادة الثامنة.

المادة ١٢ - يلزم الشركاء بدفع مصاريف القسمه كل بنسبة حصته حسب القيمة التي قدرت وقت القسمه للمحل المطلوب تقسيمه كما يلزمون بدفع نفقات المزايدة والدلالة بالنسبة المذكورة آتفا عن البدل الذي قدر عند العرض للمزايدة.

المادة ١٣ - تلغى القوانين التالية:

١ - قانون تقسيم الاموال غير المنقولة المؤرخ ١٤ محرم سنة ١٣٣٢ (عثماني).

٢ - قانون الافراز رقم ١٥ لسنة ١٩٤٧ المنشور في العدد ٩٠٦ من الجريدة الرسمية (اردني).

٣ - قانون تعديل قانون الافراز رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ المنشور في العدد ٩٧١ من الجريدة الرسمية (اردني).

٤ - أي تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل تقاد هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه احكام تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون.

المادة ١٤ - رئيس الوزراء ووزير العدلية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون.

١٩٥٣-٢-٣

عبد الرحمن الرشيديات سليمان عبد الرزاق طوقان إبراهيم هاشم

وزير المالية بالوكالة وزير العدلية وزير الزراعة
رئيسي عبد الهادي رئيسي توفيق ابو الهادي

ان مجلس الرصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي ويأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٣

قانون التصرف في الاموال غير المنقولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون التصرف في الاموال غير المنقولة لسنة ١٩٥٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - ينحصر اجراء جميع معاملات التصرف في الأراضي الاميرية والموقوفة والاملاك والمستغلات والموقوفات واعطاء سندات التسجيل بها في دوائر تسجيل الأراضي.

المادة ٣ - يحظر على المحاكم الشرعية والنظامية وسائر دوائر الحكومة ان تسمع الدعوى او تجرى اية معاملة في الاموال غير المنقولة بما فيها الملك والاقواق المضبوطة والملحقة التي اصدرت سندات تسجيل بأراضيها بمقتضى قانون احكام قوانين تسوية الأراضي.

المادة ٤ - تعمل المحاكم الشرعية والنظامية وسائر دوائر الحكومة باستناد التسجيل التي اصدرتها دائرة تسجيل الأراضي بمقتضى احكام قوانين التسوية بلا بينة ولا يجوز ابطال اي من المستندات المذكورة أو اصلاح خطا فيها ادعي انه مخالف لقيود دائرة التسجيل الا وفق احكام قوانين تسوية الأراضي.

المادة ٥ - لا تسمع دعاوى المواضعة والاسم المستعار في الملك وسائر الاموال غير المنقولة الموثقة بسندات تسجيل.

المادة ٦ - يحق لكل شخص يتصرف في ارض اميرية أو موقوفة بسند تسجيل ان يفرغها فراغاً قطعياً أو يؤجرها أو يعيرها أو يقطع ينعها تأمناً للدين، وله ان يزرعها ويستفيد من حاصلاتها الناتجة بعمله وما نبت فيها بدون عمل، وله ان يقطع ويقلع الأشجار والدوالي المنعوسة فيها ويهدم ما فيها من ابنية ويتخذها كحقل أو مزرعة وأن يفرس فيها الدوالي والأشجار المشجرة وغير المشجرة وله أن يحولها الى بساتين وكروم وحدائق وحراج ويفرز منها قسماً يتخذها يديراً وله أن ينشئ فيها دوراً ودكاكين ومصانع وأي بناء يحتاج اليه في زراعته على شريطة أن لا يتوسع في ذلك الى درجة احداث قرية أو علة وعليه ان يعلم دائرة التسجيل بما احداث في اراضيه من تغيير ويأخذ سندات جديدة توضح فيها التغييرات التي احداثها.

ان الابنية وما يتبعها التي تنشأ على الأراضي الاميرية والموقوفة وما يفرس فيها من اشجار ودوالي تسري عليها الاحكام الموضوعة للأراضي فيما يتعلق بالتصرف والانتقال.

المادة ٧ - ان تأسيس علة أو قرية في أرض يتصرف فيها بسند تسجيل، يجب ان يجري وفق احكام قانون ادارة الولايات أو أي قانون يحل محله أو أية تعديلات تطرأ عليه.

لا يسمح لغير الرعايا الأردنيين بالتوطن في أية قرية أو حي احداث على النحو المبين في المادة السابقة.

المادة ٨ - يحق لمن يتصرف في أرض ان يصنع من ترابها لبناً او اجرا او غير ذلك وله ان يبيع ما فيها من رمل وحجر بشرط ان يراعي في ذلك القوانين والانظمة النافذة اذ ذلك.

المادة ٩ - لا يحق لمن يتصرف في أرض اميرية ان يوقفها على جهة أو يوصي بها ما لم تكن الحكومة قد ملكته اياها تملكاً صحيحاً بعد توفر المسوغات الشرعية لذلك التملك.

المادة ١٠ - اذا أنشأ شخص على أرض اميرية أو موقوفة يتصرف فيها بسند تسجيل ابنية أو غرس فيها اشجاراً ثم ظهر مستحق للأرض التي أنشأ عليها البناء أو غرس فيها الشجر وأثبت دعواه ينظر:

- ١ - إذا كانت قيمة الابنية او الاشجار قائمة تزيد على قيمة الأرض يؤمر ذلك الشخص بان يدفع الى المستحق قيمة الأرض ويحكم له بحق التصرف فيها مع الابنية والاشجار .
- ٢ - وإذا كانت قيمة الأرض تزيد على قيمة الابنية والاشجار قائمة فيؤمر المستحق بان يدفع الى صاحب الابنية والاشجار قيمتها ويحكم له بتملكها .

المادة ١١ - لا يحق لاحد ان :

- ١ - يضع يده على ما هو في تصرف غيره من ارض اميرية او موقوفة او يستعملها للزراعة او يؤجرها او يرسل حيواناته للرعي فيها او يستولى على كلاءها او يحتطب فيها او يمر فيها (اذا لم يكن له حق المرور) او يحدث فيها خرقا او يجعل منها يديراً : وكل عمل يقوم به من هذا القبيل وينجم عنه ضرر يلزم ضمانه .
- ٢ - يحتطب في حرج لغيره او يقتلع او يزيل اشجاره ليحمله منه مزرعة او حقلاً او أن يطعم الاشجار النابتة نبت الطبيعة في ارض لغيره وكل من يأتي بعمل مما ذكر يكون لصاحب الأرض ان يضمته الضرر الناجم عن عمله : او أن يدفع اليه بدل التلقيم ويملك الاضمان المطعنة .
- المادة ١٢ - اذا انشأ شخص فصولاً ابنية او غرس اشجاراً او دواليق ارض اميرية او موقوفة هي في تصرف غيره ، فالتصرف ان يطلب الى الفضول هدم وقلع ما احدث واذا كان الهدم او القلع مضرراً بالأرض فله ان يدفع الى الفضول قيمة ما احدثه مستحقاً للقلع ويملكه ويتصرف فيه .

المادة ١٣ - لا يحق لاحد الشركاء المتصرفين في ارض اميرية او موقوفة من نوع الحراج ان يقتلع او يقطع اشجار ذلك الحرج جميعها او قسماً منها ليحول الأرض القائمة عليها الى حقلاً او ما يماثله من دون ان يحصل على اذن من شركائه واذا قلع تلك الاشجار او اقتلعا بلا اذن فتعتبر الأرض المحولة بالصورة المذكورة الى حقلاً مشتركة بينه وبين شركائه كالأول بلا بدل ولكل منهم ان يأخذ نصيبه في الاشجار المقلوعة او المقطوعة عيناً او قيمة ما يصيبه منها قائمة اذا كانت قد قلعت .

اما اذا قام الشريك بما ذكر بموافقة جميع الشركاء فيلزم كل واحد منهم ان يدفع ما يصيب حصته من نفقات القطع والقلع .

المادة ١٤ - اذا احدث احد الشريكين ابنية او غرس اشجاراً او دواليق :

- ١ - في مجموع الأرض التي يتصرفان فيها بالاشتراك تفرز حصة الشريك ويجري العمل وفق احكام المادة الثانية عشرة .
- ٢ - في قسم من الأرض التي يتصرفان فيها او طعم الاشجار القائمة فيها فانه يضمن لشريكه ما اصاب حصته من قيمة الاشجار قائمة وتقسّم الأرض بينهما بفان خرج القسم الذي احدث فيه البناء او الشجر من نصيب الشريك الآخر تجري المعاملة على القسم المذكور على الوجه السابق .

المادة ١٥ - كل من ضبط ارضاً اميرية او موقوفة في تصرف غيره وزرعها من دون اذنه يلزم بدفع اجر المثل الى صاحبه عن المدة التي تصرف فيها بتلك الأرض واحتفظ بها في يده وليس لصاحب الأرض ان يطالبه بما يسمى نقصان الأرض ، ويجري العمل نفسه بما ذكر في المسقطات والمستغلات الزوقية .

المادة ١٦ - ١ - في الدعاوي التي تقيمها الحكومة او تقام عليها فيما يتعلق بريقة الأراضي الاميرية والموقوفة والاملاك المحلولة او تتعلق بحق التصرف فيها يعتبر النائب العام او من يمثله هو الخصم وتعتبر مدة مرور الزمن في الأراضي والاملاك المذكورة ستاً وثلاثين سنة اذا كانت الدعوى على رقيتها .

٢ - لا يشترط ان يحضر موظف من دائرة تسجيل الأراضي اذا كانت الدعوى في الأراضي المبنية في الفقرة الثانية بين احاد الناس ولا علاقة لها بريقة الأرض .

المادة ١٧ - ١ - يشترط لسماع دعاوي الاستحقاق بالمحلات المفوض بالقوانين الخاصة امر طرحها في المزاد الى دائرة التسجيل ، ان تكون قد اقيمت قبل الاحالة القطعية ، وعلى ذلك لو اقيمت الدعوى قبل الاحالة القطعية وقررت المحكمة تأخير المرافعة وبلغ هذا القرار الى من يجب ثم ظهر في النهاية ان المدعي غير محق في دعواه ، فيلزم بضمان كل حال وضرب نفا من تأخير المرافعة او من اي سبب آخر .

٢ - يحظر على المتحاكم سماع دعاوي الاستحقاق التي تقام بعد الاحالة القطعية اذا لم يكن هناك طعن مشروع منع مدعي الاستحقاق من اقامتها خلال مدة المرافعة .

- المادة ١٨ - يلغى قانون التصرف في الاموال غير المنقولة الصادر بتاريخ ٥ جمادى الاولى سنة ١٣٣١ الموافق ٣٠ مارت سنة ١٣٢٩ ، واي تشريع اردني او فلسطيني صادر قبل سن هذا القانون الى المدى الذي تكون فيه احكام تلك التشريعات مغايرة لاحكام هذا القانون .
- المادة ١٩ - رئيس الوزراء ووزيرا الدخيلة والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٣ - ٢ - ٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم
وزير المالية بالوكالة وزير الدخيلة رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي روعي عبد الهادي توفيق ابو الهادي

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

بصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المظلم - على القانون الآتي ويأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٣

قانون رسوم تسجيل الأراضي

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٥٣) ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - يكون للافظاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناماً الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك :

تعني كلمة (المدير) مدير الأراضي والمساحة .

وتتصرف لفظة (الأرض) عبارة (مال غير منقول) الى المعاني المخصصة لها في قانون الأراضي وقوانين تسوية الأراضي والمياه .

وتتصرف عبارة (معاملات تسجيل الأراضي) الى جميع المعاملات التي تتم في دوائر تسجيل الأراضي على اختلاف أنواعها سواء اكانت المعاملة من نوع البيع أو المادة أو الهبة أو الانتقال أو الوصية أو الافراز أو حق القرار أو التسجيل الجديد أو التأمين أو تحويل التأمين أو فك التأمين أو تنفيذ الدين المؤمن أو الاجارة أو تحويل الاجارة أو المنارسة أو التصحيح أو التوحيد أو التجرة أو إخراج القيد أو تحري السجل أو الكشف والمساحة بالاصالة وبالنيابة .

المادة ٣ - ١ - تستوفي دائرة تسجيل الأراضي الرسوم المبينة في الجدول الملحق بهذا القانون عن معاملات تسجيل الأراضي التي تجريها الدوائر المذكورة وتحسب هذه الرسوم بالنسبة الى قيمة المال غير المنقول .

٢ - يقصد بعبارة (قيمة المال غير المنقول القيمة المدونة في سجلات دوائر تسجيل الأراضي ، على انه اذا رأى المدير ان تلك القيمة المدونة ليست القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له أن يوعز باعادة تقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة هذه القيمة المقدرة .

٣ - في حالة البيع ، إذا رأى المدير أن بدل البيع التي صرح به الفرقاء ليس القيمة الحقيقية للمال غير المنقول حين التسجيل فيجوز له أن يوعز بتقدير قيمة له وفي هذه الحالة يستوفى الرسم بنسبة تلك القيمة المقدرة .

٤ - في حالة التسجيل الجديد أو إذا كانت قيمة المال غير المنقول غير مدونة في سجلات دوائر تسجيل الأراضي ، على المدير أن يوعز بتقدير قيمة لذلك المال ويستوفى الرسم بنسبة القيمة المقدرة .

٥ - لصاحب العلاقة الحق في أن يعترض على تقدير قيمة المال غير المنقول الى المدير وهذا ينظر في الاعتراض ثم يصدر قراره النهائي بشأنه .

٦ - يعتبر كسر الفلس فلساً واحداً في جميع المعاملات المتعلقة بالرسوم .

هذا من الأصول

- ٧ - إن رسوم تسجيل الأراضي في كافة المعاملات المدنية من الفترة [٢] من المادة [٣] من هذا القانون يدفعها من تمت المعاملة لصالحه إلا إذا اتفق الفرقاء على خلاف ذلك .
- المادة ٤ - يعفو من رسوم تسجيل الأراضي :
- ١ - حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم .
 - ٢ - خزانة المملكة الأردنية الهاشمية .
 - ٣ - الأوقاف الإسلامية التي تدار من قبل دائرة الأوقاف العامة .
 - ٤ - أوقاف الطوائف المسيحية المعترف بها رسمياً المربوطة بحجة دينية .
- المادة ٥ - تلغى القوانين الآتية :
- ١ - قانون رسوم تسجيل الأراضي لسنة ١٩٢٢ والجدول الملحق به المنشور في العدد ٣٤٢ من الجريدة الرسمية .
 - ٢ - قانون تعديل قانون رسوم تسجيل الأراضي رقم ١٢ لسنة ١٩٤٧ والجدول الملحق به المنشور في العدد ٨٩٩ من الجريدة الرسمية ونظام رسوم المساحة المعدل لسنة ١٩٤٦ .
 - ٣ - نظام رسوم انتقال الأراضي لسنة ١٩٣٩ (باطل) .
 - ٤ - كل تشريع أردني أو فلسطيني آخر صدر قبل من هذا القانون إلى الدر التي تكون فيه تلك التشريعات مغايرة لأحكام هذا القانون .
- المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

١٩٥٢-٢-٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير المالية بالوكالة
رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي
توفيق ابو الهدي

المجدول

الرقم	نوع المعاملة	الرسم	الحد الأدنى
١	البيع	٣٪ من بدل البيع	٥٠٠ عن كل مشتري
٢	المبادلة	٣٪ من مجموع قيمة المالكين المتبادلين	٥٠٠
٣	الهبة	٣٪ من قيمة المال الموهوب	٥٠٠ عن كل موهوب له
٤	الانتقال بالأثر	٢٪ من قيمة المال المنتقل	٥٠٠
٥	الوصية	٣٪ من قيمة المال الموصى به	٥٠٠ عن كل موصى له
٦	الافراز بين الشركاء	١٪ من قيمة كل قطعة مفردة	٥٠٠
٧	حق القرار بحكم محكمة	٤٪ من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠ عن كل طالب تسجيل
٨	التسجيل الجديد	٢٪ من قيمة المال الجاري تسجيله	٥٠٠ " " " "
٩	التأمين	أ - ١٪ من مقدار الدين ب - (٥٠٠ فلس) عن تسجيل أي تغيير أو تعديل في شروط عقد التأمين على أن لا يتناول أي تغيير في اسمي الدائن أو المدين ج - (٥٠٠ فلس) عند نقل الحقوق التي للباقي المتوفى إلى إبنه أو ورثته	٥٠٠

الرقم	نوع المعاملة	الرسم	الحد الأدنى
١٠	تحويل التأمين	١٪ من مقدار الدين المحول	٥٠٠
١١	فك التأمين	(٢٥٠ فلس) عن كل معاملة فك تأمين	
١٢	تنفيذ الدين المؤمن	٣٪ من قيمة الدين يدفع مقدماً علاوة على الرسم الواجب استيفاؤه بعد ذلك عند تسجيل البيع	٥٠٠
١٣	أ - التوحيد والتجزئة	١٪ من قيمة المال الجاري عليه التوحيد أو التجزئة	٥٠٠
	ب - تصحيح السجل	١ - ١٪ من قيمة التحسينات الجارية مع قيمة الأرض ٢ - ١٪ من قيمة الانقاصات الجديدة فقط التي تحدث بعد إجراء آخر معاملة تصحيح	٥٠٠
١٤	تحري السجل	٢٥٠ فلساً عن كل مال يجري التحري عليه في كل قرية (يستوفى هذا الرسم عندما لا يذكر في استدعاء الطالب رقم وتاريخ القيد المختص بالمال غير المنقول المطلوب التحري عليه أو رقم الحوض ورقم القطعة)	٥٠٠
١٥	إخراج القيد	أ - ٢٥٠ فلساً عن كل قيد (يعطى مثل هذا القيد في الأماكن التي لم تتم تسويتها) ب - ١٠٠ فلس عن كل سند (تعطى هكذا اسناد كيدل ضائع في الأماكن التي تمت تسويتها)	٥٠٠
١٦	الكشف والمساحة	أ - ٥٠٠ فلس عن كل قطعة يجري توحيدها مع أخرى أو عن كل قطعة مفردة من القطعة الأصلية التي تمت تسويتها أو بني تسجيلها على أساس خريطة مبرزة في دائرة التسجيل ب - دينار واحد عن كل عقد يجري استماع تقرير المتعاقدين بموجبه خارج دائرة التسجيل ج - دينارين عن كل يوم أو جزء من اليوم لكل موظف يستخدم في المعاملات المبينة في الفقرة [أ] وذلك في الأراضي التي لم تتم تسويتها أو التي لم يستند في تسجيلها على خريطة د - دينار واحد عن كل يوم أو جزء من اليوم لكل موظف يستخدم في أي عمل غير للأعمال المذكورة في الفقرات أ ب ج	٥٠٠

هكذا من المأهول

الرقم	نوع المعاملة	الرسم	نفس	الحد الأدنى
١٧	الايجار	أ - إذا كانت مدة الايجار ثلاث سنوات فما دون ذلك ٥٠٠ فلس بصورة مقطوعة عن كل عقد ب - إذا كانت مدة الايجار أكثر من ثلاث سنوات : [١] ٢٪ من بدل الايجار السنوي [٢] ٢٪ من معدل بدل الايجار السنوي عندما يختلف مقدار بدل الايجار من سنة الى اخرى [٣] ١٪ من قيمة المال المؤجر المدون في سجلات التسجيل اذا كان بدل الايجار اسماً او لم يبين في العقد مقدار بدل الايجار السنوي ٥٠٠		
١٨	تحويل الايجار	نفس الرسم المستوفي عن تنظيم عقد الايجار الأصلي		
١٩	الممارسة	١٪ من القيمة المدونة في سجلات التسجيل للمال الجاري عليه الممارسة		
٢٠	سندات التسجيل والتصرف	١٠٠ فلس عن كل سند تسجيل او تصرف يعطى		

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الاتي ويأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥١) لسنة ١٩٥٣

قانون مدل لقانون محاكمة الموظفين

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون مدل لقانون محاكمة الموظفين رقم (٢٤) لسنة ١٩٥٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يضاف ما يلي الى المادة الثانية من قانون محاكمة الموظفين :
«إلا في حالة ما إذا كان الجرم جنابة أو جنحة ، فيجوز للمدعي العام القبض على الموظف وتوقيفه وإحالة الى المحاكمة» .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير العدلية مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .
١٩٥٣-٢-٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان
وزير العدلية رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي توفيق أبو الهدي

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الاتي ويأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٢) لسنة ١٩٥٣

قانون لالغاء قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الغاء قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى قانون النفي والابعاد لسنة ١٩٢٨ المنشور في العدد ٢٠٦ من الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية والعدلية مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .
١٩٥٣-٢-٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان
وزير العدلية وزير الداخلية
روحي عبد الهادي سعيد المفتي
توفيق أبو الهدي رئيس الوزراء

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الاتي ويأمر بإصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٣) لسنة ١٩٥٣

قانون العقوبات المشتركة الموحد

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون العقوبات المشتركة الموحد لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للافظاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المنصوص لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك .
يقصد بلفظة (منطقة) أية منطقة يسرى عليها هذا القانون ، ويراد بلفظة (الكلف) كل ذكر من أهالي المنطقة لا يقل عمره عن ثمانين سنة ، ويراد بلفظة (المملكة) المملكة الأردنية الهاشمية .

المادة ٣ - يسرى هذا القانون على الأماكن الواقعة في المملكة التي يعلن مجلس الوزراء عنها بموجب المادة الرابعة من هذا القانون .

المادة ٤ - إذا رأى مجلس الوزراء أن منطقة أو قسماً منها في حالة خطر أو اضطراب فيجوز له بعد توفر الأدلة أن يعلنها كذلك بأمر يصدره وأن يأمر بزيادة قوة الشرطة والدرك التي تقيم عادة في تلك المنطقة أو ذلك القسم إلى الحد الذي يراه ضرورياً وللمدة التي تعين في الأمر ، ويلزم المكلفون من سكان تلك المنطقة أو ذلك القسم بتفقات الإقامة الناشئة عن تلك الزيادة أو إنشاء مخفر جديد في تلك المنطقة .

المادة ٥ - إذا ارتكب جرم أو الحق تلف أو ضرر بالأموال في أية منطقة وكان لدى المتصرف أو القائم مقام ما يحمله على الاعتقاد بان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الاخلال بالامن العام ، وإن سكان تلك المنطقة :

أ - ارتكبوا ذلك الجرم أو تسببوا في إتقاع التلف أو الضرر ، أو
ب - تواطأوا على ارتكاب ذلك الجرم أو على إتقاع التلف أو الضرر أو ساعدوا على ارتكاب الجرم أو إتقاع التلف أو الضرر ، أو
ج - تخلفوا عن تقديم ما في وسعهم من المساعدة لظهور المجرم أو المجرمين أو للقبض عليه أو عليهم ، أو

- د - توأطأوا على فرار أو أدوا أي جرم أو شخص يشبه بأنه اشترك في ارتكاب الجرم أو إيقاع التلف أو الضرر أو بان له ضلماً في ذلك ، أو
- هـ - تعاونوا على إخفاء ثبات جوهرية تتعلق بارتكاب الجرم أو إيقاع التلف أو الضرر فيجوز له بعد إجراء التحقيق وبموافقة مجلس الوزراء أن يأمر بفرض غرامة مشتركة على جميع المكلفين من سكان تلك المنطقة .
- المادة ٦ - ١ - يحق للمتصرف أو القائمقام بعد إجراء التحقيق وبعد موافقة مجلس الوزراء أن يأمر بدفع تعويض من الترامة المفروضة بمقتضى المادة السابقة الى أي شخص تضرر بسبب وقوع الجرم أو التلف أو الضرر التي فرضت الترامة بسببه .
- ٢ - يقدم الشخص المتضرر أو وكيله طلب التعويض تحريراً خلال شهرين من تاريخ وقوع الجرم أو التلف أو الضرر .
- ٣ - إذا كان الضرر الذي يطلب التعويض بسببه يتعلق ب وفاة شخص فتعتبر زوجته المتوفى وفروعه وأصوله الأشخاص المتضررين .
- ٤ - لا يمنح تعويض إذا تبين أن طالب التعويض أو المتوفى في حالة وقوع وفاة قد اشترك في سوء السلوك أو كان ملوماً على وقوعه .
- ٥ - لا يعمل بالأمر الصادر بمقتضى هذه المادة إلا بعد اقتراحه بموافقة مجلس الوزراء .
- المادة ٧ - تجري المحاكمة بمقتضى هذا القانون بأقرب ما يكون الى أصول المحاكمة التي تجري امام محكمة بداية في القضايا الجزائية .
- المادة ٨ - يوزع المتصرف أو القائمقام الترامة أو التعويض أو نفقات إقامة الشرطة أو الدرك التي صدر الامر بدفعها بمقتضى هذا القانون ، على المكلفين من سكان المنطقة أو على أي فئة منهم لها علاقة بذلك وتحصل حسب الاصول المعينة في القانون المعمول به لتحويل ضرائب الحكومة .
- ويشترط في ذلك أن يجوز للمتصرف أو القائمقام أن يعفي أي شخص أو جماعة أو فريق من السكان من مسؤولية دفع أي جزء من الترامة أو التعويض أو النفقات .
- المادة ٩ - ١ - إذا صدر امر بمقتضى المادة (٥) يقضي بتغريم أهالي أية منطقة بغرامة أو بدفع نفقات فيجوز لأي شخص فرض عليه قسم من تلك الترامة أو النفقات أن يقدم لمحكمة البداية عريضة لتعديل ما اصابه من الترامة خلال خمسة عشر يوماً من تبليغه الامر .
- ٢ - يعطى متصرف اللواء أو القائمقام المستدعي بناء على طلبه نسخة من الامر الذي اصدره بتوزيع الترامة بالاعقاب .
- ٣ - إذا قدم للمحكمة أكثر من عريضة واحدة ضد الامر الصادر بتوزيع الترامة فيجوز لها أن تأمر بتوحيد جميع العرائض للنظر فيها في آن واحد .
- ٤ - لا تنظر المحكمة في أية عريضة ترفع اليها لتعديل نسبة الترامة مالم يكن المستدعي قد دفع للمحكمة المبلغ المفروض عليه بمقتضى ذلك الامر ، أو قدم كفيلاً يضمن الدفع إذا خسر ابراءه .
- ٥ - إذا رأت المحكمة أن مقدار الترامة المفروض على المستدعي يتجاوز المبلغ الواجب استيفاؤه منه فيجوز لها أن تخفضه بنسبة تلك الزيادة .
- ويشترط في ذلك أن لا تجزئ المحكمة أي تخفيض الا اذا تبين لها أن مقدار الترامة المفروض على المستدعي في الاصل لا يتناسب مطلقاً مع حاله .
- ٦ - إذا خفضت المحكمة المبلغ المفروض على المستدعي فيضمن المبلغ المخفيض من مجموع الترامة المفروضة ولا يجزئ أي تعديل في المبالغ التي فرضت على أي شخص اخر غير المستدعي .
- ٧ - إذا حكمت المحكمة لصالح المستدعي فلا تصدق قرأراً بشأن مصاريف رسوم المحاكمة .
- المادة ١٠ - ١ - إذا اكتشف التفتيش أو الأشخاص الذين أوقفوا أو سبوا القتل أو التلف أو الضرر بعد صدور الامر بمقتضى المادة (٥) فيحصل المبلغ المفروض على الأهالي من ذلك الشخص أو أولئك الأشخاص بدعوى يقيمها النائب العام امام المحكمة ذات الاختصاص .
- ٢ - ترد الحكومة الى المكلفين كل مبلغ حصل منهم ولم يدفع للمتضررين أو المستدعين على أن لا تشمل كلمة المتضرر أو المتضررين الحكومة على ما لا

- المادة ١١ - لا تعفى احكام هذا القانون أي شخص من أية عقوبة أو جزاء أو تبعات يتعرض لها فيما لو لم يصدر هذا القانون .
- المادة ١٢ - لمجلس الوزراء أن يعين الرسوم التي تستوفى في تلك الاجراءات .
- المادة ١٣ - تأسر القوانين الآتية :
- ١ - قانون العقوبات المشتركة المنشور في العدد ٢٠٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ٣ - ١٠ - ١٩٢٨ .
- ٢ - قانون العقوبات المشتركة مع تعديلاته المبيث في الصفحة (١٦١) من مجموعة القوانين الفلسطينية (للضفة الغربية) الصادر في ١٦ أيار سنة ١٩٢٦ .
- المادة ١٤ - رئيس الوزراء ووزيرا الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣-٢-١٩٥٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم
وزير العدل وزير الداخلية رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي سعيد المفتي توفيق ابو الهدي

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

يصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المظلم - على القانون الآتي ويأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٣

قانون محاكمة مرتكبي جرائم التجسس امام المجالس العسكرية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون محاكمة مرتكبي جرائم التجسس امام المجالس العسكرية لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - على الرغم مما جاء في المادة (١٣٤) من قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (٧٦) لسنة ١٩٥١ والمادة (٣) من قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ فان المجالس العسكرية التي تولف بمقتضى احكام المادة (٤) من هذا القانون الاخير هي وحدها دون غيرها التي تملك صلاحية محاكمة الاشخاص المتهمين بارتكاب (جرائم التجسس) المتصوص عليها في المواد (١١٩ و ١٢٠ و ١٢١) من قانون العقوبات رقم (٨٥) لسنة ١٩٥١ ، سواء كانوا من المدنيين ام من افراد الجيش العربي الاردني .
- المادة ٣ - على المجالس العسكرية التي تولف للنظر في القضايا المتصوص عليها في المادة السابقة ان تعمل بموجب المواد المذكورة من قانون العقوبات وان تطبق العقوبات المبينة فيها .
- المادة ٤ - تسري احكام هذا القانون على الجرائم المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون ولو كان وقوعها سابقاً لنفاذه ما دام انه لم يبدأ بمحاكمتها .
- المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٣-٢-١٩٥٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم
وزير الدفاع وزير العدل رئيس الوزراء
انور نسيه رويحي عبد الهادي توفيق ابو الهدي

كل من أشعل
هكذا من أشعل

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

بصادق — بالنيابة عن جلالة الملك المعظم — على القانون الآتي ويأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٥) لسنة ١٩٥٣

قانون الطيران المدني

اسم القانون المادة « ١ »

وبدء العمل به يسمى هذا القانون (قانون الطيران المدني لسنة ١٩٥٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

تفسير اصطلاحات المادة « ٢ »

يراد بالعبارة والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، إلا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

تعني لفظة [الوزير] وزير المواصلات - [الطيران المدني]، وتشمل هذه العبارة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون، كل شخص فوضه الوزير للعرض المذكور.

وتعني لفظة [المعاهدة] المعاهدة التي تم التوقيع عليها في مدينة شيكاغو في اليوم السابع من شهر كانون الاول سنة ١٩٤٤، والتي تم فيها الاتفاق على بعض قواعد وأنظمة متسقة بشأن الملاحة الجوية الدولية، أو أية معاهدة دولية مدتها لها أو تقوم مقامها تعترف بها الحكومة الأردنية الهاشمية، ويراد بعبارة [الدولة المتعاقدة] كل دولة تكون اذ ذاك فريقاً في المعاهدة.

وتطلق عبارة [السفينة الجوية] على جميع البالونات، مقيدة كانت أو مطلقه، والطائرات، والمناطيد، والمراكب الهوائية، والطائرات.

وتعني عبارة [المركب الهوائي] السفينة الجوية التي تستعمل غازاً أخف من الهواء كواسطة لابقائها في الجو، ولها وسائل لدفعها وضبط اتجاهها.

وتطلق لفظة [البالون] على المراكب الهوائية، مقيدة كانت أو مطلقه، التي تستعمل غازاً أخف من الهواء كواسطة لابقائها في الجو، وليس لها وسائل لدفعها.

وتطلق لفظة [الطائرة] على جميع الطائرات الجوية البحرية والمائية، وغيرها من السفن الجوية التي هي أثقل من الهواء ولها وسائل لدفعها.

وتشمل لفظة [المنطاد] السفينة الجوية التي هي أثقل من الهواء وغير مقيدة بالأرض، وغير المجهزة بالآلات ميكانيكية للدفع، غير أن لها قوة لضبط الاتجاه.

وتشمل عبارة [السفينة الجوية العسكرية] السفن الجوية العسكرية والبحرية، والسفن الجوية التابعة لقوة سلاح الطيران الملكي الأردني وكل سفينة جوية يقودها شخص تابع لقوات جلالته البحرية أو العسكرية أو الجوية تعتبر سفينة جوية عسكرية.

وتطلق عبارة [سفينة الدولة (الأجنبية)] على السفن الجوية غير الأردنية على اختلافها، عسكرية كانت أم مدنية بما فيها المستخدمة لمصالح البريد والجمارك والشرطة.

وتشمل عبارة [السفينة الجوية الحكومية] جميع السفن الجوية التي تستخدمها الدولة لمصالح البريد والجمارك والشرطة.

وتطلق عبارة [سفينة الركاب الجوية] و [سفينة البضائع الجوية] على السفن الجوية المخصصة لنقل الركاب أو البضائع لقاء أجر أو مكافأة، وتشملان السفن الجوية التي تنقل الركاب أو البضائع على هذه الصورة بصورة فعلية.

وتشمل لفظة (النوتية) فيما يتعلق بالسفن الجوية، الدليل والقائد والملاح والمهندس وكل فرد من أفراد النوتية العاملين.

وتشمل لفظة (البضائع) البريد والحيوانات.

وتشمل عبارة (التنظيف اللاسلكي) التلفون اللاسلكي.

وتطلق لفظة (المطار) على كل أرض أو سطح ماء خصص بعضه أو جميعه لهبوط السفن الجوية عليه أو قيامها منه، وتشمل الأبنية الموجودة في المطار، والاحواض والمزالق التي تستعملها السفن الجوية.

وتشمل لفظة (المطار الجمركي) كل مطار يشرف عليه الوزير.

وتشمل عبارة « صاحب المطار » كل شخص مسؤول عن إدارته.

وتعني عبارة « المطار المرخص » كل مطار صدرت به رخصة بمقتضى أحكام هذا القانون.

وتصرف لفظة « مقرر » - ما لم يرد نص صريح خاص بخلاف ذلك - الى ما يقرر وفقاً لأحكام هذا القانون أو وفقاً للأنظمة أو التعليمات التي يصدرها الوزير بمقتضاه.

وتعني عبارة « المنطقة المحظورة » كل منطقة يعلنها الوزير منطقة محظورة.

وتعني لفظة « أيام » فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون الأيام التي تمر لا أيام العمل وحدها.

أحكام علامة

الفضاء الجوي المادة « ٣ »

المسلكة السيادة التامة والمطلقة على الفضاء الجوي الذي يملو أراضيها، وتشمل أراضي المملكة فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون المياه الإقليمية.

المادة « ٤ »

لا يجوز لأية سفينة جوية أن تحلق فوق الأراضي الأردنية أو أن تهبط فيها إلا إذا كانت مرخصاً لها بذلك من قبل الوزير، أو أن يكون معترفاً لها بحق التحليق أو الهبوط بموجب اتفاق معقود بين الحكومة الأردنية والبلاد التابعة لها.

جنسية السفن الجوية

المادة « ٥ »

١ - لا يجوز انتساب السفن الجوية للجنسية الأردنية إلا إذا كانت مملوكة من الرعايا الأردنيين أو الشركات الجوية للجنسية الأردنية، شريطة أن يكون القسم الأوفر من رأسمال هذه الشركات يملكه رعايا أردنيون، وأن يكون مدير الشركة المساهمة وثلاثاً أعضاء هذه الشركات « وفيهم حتماً الرئيس » من الرعايا الأردنيين، وأن تكون جميع الأسهم في الشركات المساهمة اسمية.

٢ - أما السفن الأجنبية المستأجرة من قبل الأردنيين والشركات الأردنية فتعطي شعار الشركة المستأجرة خلال مدة استئجارها مع بقاء الاشارات الخاصة بتسجيلها عليها.

المادة « ٦ »

علامات الجنسية تعطى علامات جنسية للسفن الجوية للدلالة على جنسيتها الأردنية.

المادة « ٧ »

فقدان السفن الجوية الأردنية جنسيتها في الأحوال التالية :

١ - إذا أصبحت الشروط المنصوص عليها في المادة [٥] غير متوفرة.

٢ - إذا بيعت من أجنبي أو أصبح صاحبها أجنبياً.

٣ - إذا سجلت في بلد أجنبي.

المادة « ٨ »

تسجيل السفن الجوية لا يجوز لأية سفينة جوية التحليق فوق الأراضي الأردنية الا اذا كانت مسجلة في :

١ - بلد أجنبي فريق في المعاهدة، أو

هذا من المأمور

٢ - بلد اجني عقد بينه وبين حكومة جلالة اتفاق جري ، ما دام هذا الاتفاق ساري المفعول .

المادة «٩»

يجري تسجيل السفن الجوية في المملكة من قبل الوزير .

المادة «١٠»

تقدم طلبات التسجيل الى الوزير ، وعلى الطالب ان يزود الوزير بالوثائق المتعلقة بالسفن الجوية وملكيها ، ويقدم الادلة المثبتة لهذه الوثائق عند الطلب .

المادة «١١»

يتخذ الوزير سجلاً تسجل فيه السفن الجوية المسجلة في المملكة ويدون فيه اسم صاحب السفينة الجوية او المؤسسة التي تملكها ورقمها المتسلسل وجميع التفاصيل الاخرى المتعلقة بها .

المادة «١٢»

يصدر الوزير شهادات تسجيل السفن الجوية ، ويعين لها علامات تسجيلها .

المادة «١٣»

لا يجوز تسجيل السفن الجوية المسجلة في بلاد اجنية في السجل المنصوص عليه في المادة [١١] الا بعد اثبات شطب تسجيلها من السجل الاجني .

المادة «١٤»

يحق للوزير ان يرفض طلب التسجيل لاية سفينة جوية في المملكة في اية حالة خاصة يرى انه من المصلحة العامة عدم تسجيلها .

المادة «١٥»

يحق للوزير الفاء تسجيل السفن الجوية المسجلة في المملكة اذا تبين له ان ملكية هذه السفن غير مطابق لما جاء في السجل ، او ان تسجيلها لا يتفق ومنصوص المادة [١٣] ، او انه يتنافى مع المصلحة العامة ، وعندها يصبح التسجيل ملغى منذ التاريخ الذي يمينه الوزير .

المادة «١٦»

في حالة نقل ملكية السفينة الجوية المسجلة في المملكة ، يجب على المالك المسجلة باسمه ، ان يخاطر الوزير خطياً بنقل الملكية وتاريخ هذا النقل ويعتبر التسجيل ملغى اعتباراً من تاريخ وصول الاخطار الى الوزير .

المادة «١٧»

تنفيذاً لاحكام المادة السابقة يعتبر ان نقل ملكية السفينة الجوية قد تم في الاحوال التالية :

- ١ - عدم استمرار ملكية السفينة الجوية باسم المالك المسجلة باسمه .
- ٢ - اشراك شخص آخر بملكية السفينة الجوية مع المالك المسجلة باسمه .
- ٣ - عدم استمرار ملكية السفينة الجوية وفقاً لاحكام المادة (٥) .

المادة «١٨»

تعتبر شهادة تسجيل اية سفينة جوية ملغاة فور تلف السفينة الجوية أو فقدانها أو عدم صلاحيتها للاستعمال ، وعلى المالك ان يخاطر الوزير بذلك خطياً .

المادة «١٩»

لا يجوز لاية سفينة جوية ان تحلق فوق الاراضي الاردنية ما لم تثبت أو تدفن عليها علامات جنسيتها وتسجيلها طبقاً لاحكام قوانين البلاد المسجلة فيها ، ولا يجوز كذلك ان تحمل علامات جنسية وتسجيل تدل على بلد غير مسجلة فيه .

المادة «٢٠»

١ - تتكون علامات جنسية السفن الجوية المسجلة في المملكة من مجموعة من ثلاثين وثلاثين علامة ، تتكون من مجموعة ثلاثين علامة وثمانية ، يمينها الوزير عند تسجيل السفينة .

علامات الجنسية
والسجل

علامات
التسجيل

والجنسية الاردنية

٢ - تثبت أو تدفن علامات الجنسية والتسجيل على السفن الجوية بشكل يضمن ظهورها بجلاء .

٣ - تثبت على السفن الجوية بجانب المدخل الرئيسي للسفينة أو في مكان واضح من هيكلها لوحة معدنية غير قابلة للاحتراق منقوش عليها اسم المالك المسجلة باسمه السفينة وعنوانه الكامل .

٤ - تحتفظ علامات التسجيل واللوحة المعدنية في حالة واضحة .

المادة «٢١»

تعتبر السفينة الجوية مخالفة في حالة عدم توفر الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة «٢٢»

لا يجوز لاية سفينة جوية غير حكومية ان تحمل علامات مخصصة للسفن الجوية الحكومية .

المادة «٢٣»

١ - لا يجوز لاية سفينة جوية ان تحلق أو تحاول التحليق في الجو إلا اذا :

أ - كان في حيازتها شهادة قابلية للطيران سارية المفعول وفقاً لاحكام البلاد المسجلة فيها .

ب - توفرت فيها الشروط المنصوص عليها في شهادة القابلية .

٢ - تستثنى من احكام هذه المادة السفن الجوية المسجلة في المملكة والتي « تحلق في المملكة فقط بقصد التجربة أو الفحص أو أية عملية أخرى تتعلق بأية السفينة الجوية ، يترامى للوزير السماح لها بالتحليق بدون شهادة القابلية ، شريطة أن يكون تحليق السفينة خاضعاً للشروط والقيود التي يقرها الوزير بموجب ترخيص كتابي .

المادة «٢٤»

يصدر الوزير شهادة القابلية للسفن الجوية في حالة تحققه أن الشروط المقررة من قبله متوفرة فيها كما أن له الحق بتجديد أو توقيف شهادات القابلية التي يصدرها .

المادة «٢٥»

للتأكد من أن السفن الجوية تتوفر فيها الشروط المقررة في المادة السابقة ، يحق للوزير ان يعتمد التقارير الصادرة عن أي شخص أو هيئة يعتمدها لتقديم هذه التقارير .

المادة «٢٦»

لا يجوز لاية سفينة جوية في المملكة ، في حالة استعمالها لاجراض النقل التجاري ، أن تحلق أو تحاول التحليق في الجو إلا بعد فحصها والتأكد أنه قد جرى صيانتها بموجب جداول الصيانة المقررة ، الخاصة بالسفينة الجوية ، وأنه قد صدرت حيالها شهادة أمان سارية المفعول تؤيد صلاحيتها للتحليق .

المادة «٢٧»

يصدر شهادات الأمان على نسختين حاملو رخص مهتمسي صيانة السفن الجوية الصادرة بموجب احكام هذا القانون وبالشروط المقررة ويجري مفعولها حال اصدارها .

المادة «٢٨»

تفقد شهادة الأمان مفعولها :

١ - في الوقت الذي تمين جداول الصيانة لزوم اصدار شهادة أمان جديدة .

٢ - عند حدوث أضرار بالغة بالسفينة الجوية حتى ولو لم تنته مدة شهادة الأمان وتعني عبارة [أضرار بالغة] الأضرار التي لا يستطيع قائد السفينة الجوية أو نوابها إصلاحها .

ترخيص التوتية

المادة «٢٩»

لا يجوز لأي شخص أن يقوم بوظيفة قائد أو دليل أو ملاح أو مهندس أو ملاح عامل في سفينة جوية مسجلة في المملكة ، إلا إذا كان حائلاً لرخصة بشأن العمل الذي يقوم به صادرة بموجب احكام هذا القانون .

المادة «٣٠»

لا يجوز لأي شخص أن يقوم بوظيفة قائد أو دليل أو ملاح أو مهندس أو ملاح عامل في سفينة جوية

كل من الشغل

مسجلة خارج المملكة إلا إذا كان حاملاً لرخصة بشأن الممثل الذي يقوم به صادرة بموجب قوانين البلاد المسجلة فيها السفينة.

المادة «٣١»

يحق للوزير منح وتصديق وتجديد الرخص الصادرة من السلطات ذات الاختصاص في البلاد الأجنبية بالشروط والتحفيزات التي يستصوبها ، وله الحق في رفض تصديق أو تجديد أي ترخيص إذا اقتنع بعدم جدارة الطالب وأهليته لحمله .

ملكية السفن الجوية وإيجارها وحجزها وبمعها

المادة «٣٢»

أن السفن الجوية هي أموال منقولة فيما يتعلق بتطبيق القوانين والأنظمة في المملكة على أن نقل الملكية يجب أن يجري بموجب صك مكتوب ولا يكون له مفعول تجاه الأشخاص الآخرين إلا بعد قيده في السجل المذكور في المادة «١١» من هذا القانون .

المادة «٣٣»

كل انتقال ملكية على أثر وفاة ، وكل حكم بنقل الملكية أو تعيينها أو بالتصريح عنها يجب قيده في السجل المذكور بناء على طلب المالك .

المادة «٣٤»

إذا استؤجرت سفينة جوية لمدة سنوات متوالية ، أو المدة معينة ، يبقى قائدها أو مستخدموها تحت إدارة صاحبها ما لم يكن هنالك اتفاق على خلاف ذلك ولا يعتبر مفعول هذا الاتفاق نافذاً إلا بموافقة الوزير .

المادة «٣٥»

ينظر صاحب السفينة الجوية المؤجرة لشخص آخر أردنياً كان أم اجنبياً مسؤولاً عن الواجبات القانونية بالتزامن مع السائق على أنه إذا سجل عقد الإيجار في سجله الخاص ، وكان السائق حائزاً على الشروط القانونية لتملك سفينة جوية أردنية ، فيعتبر مسؤولاً وحده عن الواجبات القانونية ومخالفاتها .

المادة «٣٦»

يجري حجز السفن الجوية وبمعها وفقاً لاحكام قانون اصول المحاكمات المحفوية باستثناء الاحوال المعينة في المعاهدات والاتفاقات الدولية ، ويسجل الحجز في السجل الخاص بتسجيل السفن الجوية .

المادة «٣٧»

إذا وقع ضرر على الارض من جراء سقوط سفينة جوية أردنية أو اجنبية ، تستطيع السلطات الادارية المحلية استدعاء قوى الامن العام لتوقيف السفينة الجوية مدة « ٧٢ ساعة » حتى يتمكن الحاكم ذو الصلاحيات من الوصول الى مكان الحادث لتعيين مقدار الضرر ، وإذا كان ثمة مخالفة فتعين أيضاً الجزاءات التقديرية وسائر النفقات الاخرى الناتجة عن ذلك ، ويأمر الحاكم بإيداع القيمة حالاً ما لم يقدم له كفيل معتبر ، وإذا لم تودع القيمة او يقدم الكفيل تحجز السفينة الجوية الى أن يبت بأسنان الدعوى وتكون المصاريف الناتجة عن ذلك على صاحب السفينة .

المادة «٣٨»

لوزير الحق بأن يوقف عن العمل كل سفينة جوية ولو كانت اجنبية ، إذا كانت غير مستوفية للشروط المنصوص عليها في القانون والقرارات النافذة المختصة بالتجول الجوي أو إذا كان قائدها قد ارتكب مخالفة لهذه القوانين نفسها .

التجول الجوي

المادة «٣٩»

لا يسمح للسفن الجوية الحكومية والاجنبية ان تحلق فوق الاراضي الأردنية الا بعد اخذها من قبل

من الوزير ، وذلك بعد اخذ موافقة وزير الدفاع او بموجب اتفاقية سابقة ووفقاً للبصيص الاذن او الاتفاقية .
المادة «٤٠»

لا يجوز للسفن المدنية الاجنبية ان تحلق فوق الاراضي الاردنية او تهبط عليها إلا اذا اعترف لها بحق التجول هذا بموجب اتفاق دولي او اذا كانت حائزة على إذن خاص او مؤقت من قبل الوزير .
وتعامل السفن الجوية المعترف لها بحق التجول وفقاً لنفس التحفظات او القيود التي تطبقها الدولة التي تحمل هذه السفن جنسيتها على السفن الجوية الاردنية .

المادة «٤١»

لا يمكن انشاء خطوط دولية منظمة للملاحة الجوية لاستثمارها الا بالاستناد للاتفاقات الدولية التي تبرم حسب الاصول .

على انه يحق لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير ان يمنح رخصاً مؤقتة لتسيير واستثمار خطوط دولية منظمة .

المادة «٤٢»

ان النقل التجاري بطريق الجو ، سواء اكان للاشخاص ام للبضائع ، بين نقطتين من اراضي المملكة لا يمارسه الا الاشخاص او المؤسسات ذات التبعة الاردنية . وتؤسس الخطوط الجوية الداخلية بعد الحصول على رخصة تمنح بقرار صادر عن مجلس الوزراء بتسبب الوزير .

المادة «٤٣»

لا يجوز للسفن الجوية ان تتجول فوق الاملاك الخاصة بطريق تعوق المالك عن استعمال حقه ويعين الوزير الخطوط التي يراها للسلامة العامة .

المادة «٤٤»

إذا طرأ حادث ما على سفينة جوية اجنبية وسقطت في الاراضي الاردنية فإن الدوائر ذات الاختصاص في المملكة هي التي تقوم بالتحقيق والتحري عن اسباب الحادث ويحق للحكومة التي تنتمي اليها السفينة ان ترسل من يطلع على سير التحقيق بشرط المقابلة بالمثل .

المادة «٤٥»

يحق للوزير ان يفرض حظراً مؤقتاً على طيران السفن الجوية فوق او في جوار الاماكن التي تستعمل لاجتماع عام او لاغراض تتعلق بالدفاع ، وذلك بناء على طلب وزير الدفاع .

كما يحق لمجلس الوزراء في الاحوال الاستثنائية المتعلقة بالدفاع ان يفرض حظراً فورياً على الطيران فوق جميع الاراضي الاردنية او فوق قسم منها بقرار يصدره وكل سفينة جوية تدخل منطقة محظورة عليها ان تهبط فور اشعارها او اذارها بذلك في اقرب مطار اليها خارج تلك المنطقة .

إذا أعلن ان ارضاً محظورة وانه ممنوع الطيران فوقها ، فكل سفينة جوية تخالف هذا المنع ، توقف عن العمل حالاً بعد نزولها الى الأرض في أية نقطة كانت في اراضي المملكة ، ويحال الأشخاص الذين فيها الى المحاكم العسكرية بتهمة التجسس ، إذا لم يتمكن قائد السفينة الجوية من أن يبرز الأسباب التي أوجبت عليها الطيران فوق هذه الأراضي .

إذا شهدت السفينة الجوية طائرة فيجب عليها عند أول إخطار بواسطة طلقات في الهواء أن تحط على أقرب مطار ، وعليها بعد إخطارها بالنزول أن تخفف من سرعتها فوراً وأن تنزل على ارتفاع قليل ، ولا تجبر على ذلك بالقوة .

المادة «٤٦»

لا يجوز للسفن الجوية ، ما لم يكن ثمة اضطراب كلي ، أن تطير فوق مدينة أو محل أهل أو مكان اجتماع عام إلا على ارتفاع تمكن منه من النزول دائماً خارج المحل الأهل أو على مطار عام لو توقفت فيها وسائل الدفع .

ويجب أن لا يكون هذا الارتفاع أقل من ٥٠٠ متر للسفن ذات المحركات العديدة و ٧٠٠ متر للسفن ذات المحرك الواحد.

المادة «٤٧»

يحظر الطيران الهوائي والحركات الخطرة القديمة الفائدة لسير السفن الجوية فوق المدن والأماكن الأهلة ومخيمات الاجتماعات التي يتردد إليها الناس، وفوق المكان المتوقع للأهالي من المطارات.

المادة «٤٨»

لا يمكن لمرض جوي يدعى الجمهور لمشاهدته أن يتم إلا بعد الحصول على إذن خاص من الوزير.

هبوط السفن
الجوية

المادة «٤٩»

لا يجوز للسفن الجوية أن تهبط إلى الأرض أو تحلق إلا في أو من المطارات العامة أو المحطات الخاصة المنشأة بصورة قانونية، لم يكن هناك قوة قاهرة.

ويجب على قادة السفن الجوية أن يراعوا عند إقلاعهم من المطار أو وصولهم إليه أنظمة الطيران العامة والنظام الخاص بالمطار.

المادة «٥٠»

على كل سفينة جوية تدخل الأراضي الأردنية أن تهبط في المطارات الجمركية وأن تنقل من هذه المطارات عند خروجها إلا إذا كان مرخصاً لها بالمرور فوق الأراضي الأردنية دون الهبوط عليها، وإذا اضطرت سفينة غير مرخص لها بالهبوط على الأراضي الأردنية أن تهبط عليها بسبب رداءة الجو أو أي سبب قهري آخر، فيلزمها أن تهبط على أقرب مطار جمركي بطريقها.

وإذا اضطرت سفينة جوية إلى الهبوط خارج المطارات الجمركية فيلزم قائدها أن يعلم أقرب سلطة محلية أو جمركية بتطبيع الوصول إليها بالحادث.

المادة «٥١»

إذا اضطرت قائد سفينة جوية إلى الهبوط على أرض خاصة فلي صاحب الأرض أن يمانع في ذهاب السفينة أو رفعها حتى وصول أقرب سلطة محلية لتتخذ إجراءاتها.

المستندات والوثائق والشهادات

المادة «٥٢»

١ - على كل سفينة جوية في المملكة أن تحمل السجلات الآتية:

أ - سجل رحلات السفينة الجوية.

ب - سجل السفينة الجوية فيما إذا كانت معدة للنقل أو تنقل ركاباً أو بضائع لقاء أجر أو مكافأة.

ج - سجل لكل محرك في كل سفينة جوية معدة للنقل أو تنقل ركاباً أو بضائع لقاء أجر أو مكافأة.

د - سجل لكل مروحة ذات زوايا متغيرة لكل سفينة جوية معدة للنقل أو تنقل ركاباً أو بضائع لقاء أجر أو مكافأة.

هـ - سجل للمخاطر الاسلكية لكل سفينة جوية مجهزة بأجهزة المخاطر الاسلكية.

٢ - على كل نوتي في كل سفينة جوية مسجلة في المملكة، وعلى كل فرد يطير بموجب أحكام هذا القانون والشروط الموضوعة أن كان يقصد الحصول على ترخيص أو تجديد ترخيص أو يقصد التمرين أو يقصد تلقي التعليمات الخاصة بالطيران أن يحفظ سجلاً خاصاً لطيرانه.

٣ - تراعى التعليمات التالية فيما يخص بالسجلات المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين ما يأتي:

أ - تطلم السجلات بالشكل الذي يقرره أو يوافق عليه الوزير.

ب - تكون جميع التفاصيل في السجل وبنياً وفقاً للتمودج المبين بالكمية المقررة أو الموافق عليها من قبل الوزير.

ج - يقرر الوزير الشروط وطول السجلات والأشخاص والأوقات الكافية التي يتم بموجبها التمرين في السجلات وتوقيعها.

د - يحتفظ بالسجلات لمدة ثلاث سنوات من تاريخ إدخال آخر قيد فيها.

ويحتفظ بسجل المخاطر الاسلكية لمدة ستة أشهر من تاريخ إدخال آخر قيد فيه.

٤ - كل سفينة جوية تخالف أحكام الفقرتين الأولى والثالثة من هذه المادة تعتبر مخالفة وكذلك كل نوتي لا يعمل بأحكام الفقرة الثانية من هذه المادة يعتبر مخالفاً أيضاً.

المادة «٥٣»

على كل سفينة جوية تمارس الملاحة الجوية وتهبط في مطار أو محط أردني أو اجنبي ان تحمل المستندات التالية:

المستندات التي
يجب على
السفينة الجوية
ان تحملها

١ - شهادة التسجيل.

٢ - شهادة قابلية السفينة الجوية للطيران.

٣ - إجازة قائد السفينة الجوية ونوتيتها كل حسب اختصاصه.

٤ - شهادة الأمان.

٥ - سجل الرحلات.

٦ - إجازة أجهزة البرق الاسلكي إذا كانت تحمل هذه الأجهزة.

٧ - سجل المخاطر الاسلكية إذا كانت تحمل أجهزة للمخاطر الاسلكية.

٨ - لائحة بأسماء الركاب تبين المركز الذي سافروا منه والجهة التي يقصدونها (للسفن التي تحمل ركاباً).

٩ - بيان وتصريح مفصل عن البضائع (للسفن التي تحمل بضائع).

المادة «٥٤»

على قائد السفينة الجوية، ان يبرز الوثائق المقررة في المادة السابقة، عند الطلب منه من قبل شخص مسؤول وذلك بعد نزوله أو قبل إقلاعه من مطار أو محطة في المملكة.

المادة «٥٥»

١ - يحظر على كل شخص:

تزوير
المستندات
والوثائق
والشهادات

أ - أن يزور رخصة أو شهادة يقتضيها هذا القانون أو يحور فيها بطريق الاحتيال أو أن يساعد على ذلك التزوير أو التحويل الاحتيالي أو أن يسيء أسبابه، أو

ب - أن يلقى بياناً كاذباً أو يساعد أو يعمل على تلقيه بقصد استصدار رخصة أو رخصة والتصديق عليها أو تجديدها، سواء كان ذلك لنفسه أم لغيره، أو

ج - أن يستعمل بطريق الاحتيال رخصة أو شهادة موروثة أو موروثة أو مملوكة أو موقوفة أو لاحق له في استعمالها، أو

د - أن يثير بطريق الاحتيال رخصة أو شهادة كذبة لغيره أو أن يسمح لغيره باستعمالها.

٢ - يحظر على كل شخص أن يتلف عن قصد أي جدول من جداول أسماء الركاب أو يشوهه أو يحور فيه أو يطمس معالمه أو يطمس قيداً ورد فيه أو يدخل فيه قيداً مزوراً أو أن يحذف منه أو يساعد في إتيان ذلك أو أن يدبره قصداً.

النقل الجوي

المادة «٥٦»

١ - تعتبر تذكرة السفر المعطاة للراكب تعاقداً على نقله ويجب على الناقل ان يعطي الراكب تذكرة سفر تتضمن التفاصيل التالية:

أ - مكان وتاريخ صدورهما.

ب - مكان الخروج والوصول.

ج - أماكن الوقوف المتفق عليها، على أنه يحق للناقل ان يحتفظ بحق تغيير أماكن الوقوف عند الحاجة على ان لا يؤثر هذا التغيير في حرمان الناقل من أية صفة دولية قد يكون حائزاً عليها.

كل من لا يحمل

د - اسم وعنوان الناقل أو الناقلين .

هـ - بيان يفيد بأن النقل تابع للأحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بمقتضى هذا القانون .

و - مقدار الأجرة المستوفاة من الراكب .

٢ - أن عدم وجود التذكرة أو وجود مخالفة فيها أو تقديمها لا يؤثر على وجود عقد النقل أو مشروعية ذلك العقد الذي يجب أن يكون خاضعاً لأحكام هذا القانون . ومع ذلك إذا قبل الناقل راكباً بدون أن يعطيه تذكرة

فلا يحق للناقل أن يستفيد من أحكام هذا القانون التي تشتهى من المسؤولية أو تحدد مسؤوليته .

المادة «٥٧»

تذاكر الامتعة

١ - على الناقل أن يعطي تذكرة لنقل الامتعة ما عدا الأشياء الذاتية الصنوية التي اخذها الراكب على عهده .

٢ - تنظم تذكرة الامتعة على نسختين احدهما تعطى للراكب والاخرى يحتفظ بها الناقل لديه .

٣ - تتضمن تذكرة الامتعة التفاصيل التالية :

أ - مكان وتاريخ صدورها .

ب - مكان الخروج والوصول .

ج - اسم وعنوان الناقل أو الناقلين .

د - رقم تذكرة الراكب .

هـ - بياناً يتضمن أنه يمكن تسليم الامتعة الى حامل تذكرتها .

و - عدد الطرود ووزنها .

ز - مقدار القيمة الواردة في البيان الخاص بالمصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٧٥) من هذا القانون .

ح - بياناً يفيد بأن النقل تابع للأحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بموجب هذا القانون .

ط - مقدار الأجرة المستوفاة مقابل نقل الامتعة .

٤ - أن عدم وجود تذكرة الامتعة أو وجود مخالفة فيها أو تقديمها لا يؤثر على وجود عقد النقل أو على مشروعية ذلك العقد الذي يجب أن يكون خاضعاً لأحكام هذا القانون .

ومع ذلك إذا قبل الناقل امتعة بدون أن يعطي الراكب تذكرة امتعة او اذا لم تتضمن تذكرة الامتعة التفاصيل المبينة في البنود (د ، و ، ح) من الفقرة (٣) من هذه المادة ، فلا يحق للناقل أن يستفيد

من أحكام هذا القانون التي تشتهى من المسؤولية او تحدد مسؤوليته .

المادة «٥٨»

وثائق الشحن

الجوي

١ - يحق لكل ناقل بضاعة ان يطلب من المرسل ان ينظم وثيقة تدعى (وثيقة الشحن الجوي) ويسلمها اليه ولكل مرسل ان يطلب من الناقل قبول هذه الوثيقة .

٢ - ان عدم وجود هذه الوثيقة او وجود مخالفة فيها او تقديمها لا يؤثر على وجود عقد النقل او على مشروعية ذلك العقد الذي يجب ان يكون خاضعاً لأحكام هذا القانون على ان تراعى في ذلك أحكام المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة «٥٩»

١ - تنظم وثيقة الشحن الجوي على ثلاث نسخ اصلية وتسلم مع البضاعة .

٢ - يكتب على النسخة الأولى منها (الناقل) ويوقعها المرسل ويكتب على النسخة الثانية منها (للمرسل إليه) ويوقعها المرسل والناقل وترفق بالبضاعة ، أما النسخة الثالثة فيوقعها الناقل ويسلمها للمرسل بمقبول البضاعة .

٣ - على الناقل أن يوقع الوثيقة حين حضور البضاعة .

٤ - يجوز الاستعانة عن توقيع الناقل . يختم وان يكون توقيع المرسل مطبوعاً او يستعاض عنه بختم .

٥ - إذا تم الناقل بمقتضى وثيقة الشحن الجوي بناء على طلب المرسل يعتبر إليه تمام ذلك بالبيان عن المرسل الا اذا وجد ما يثبت عكس ذلك .

المادة «٦٠»

لناقل البضاعة الحق في ان يطلب من المرسل تنظيم عدة وثائق للشحن الجوي حينما يوجد أكثر من طرد واحد .

المادة «٦١»

١ - يجب ان تتضمن وثيقة الشحن الجوي التفاصيل التالية :

أ - مكان وتاريخ تنظيمها .

ب - مكان الخروج والوصول .

ج - أماكن الوقوف المتفق عليها بشرط ان يكون للناقل الحق في ان يحتفظ بحق تغيير أماكن الوقوف اذا دعت الحاجة الى ذلك بصورة لا يؤثر هذا التغيير على حرمان الناقل من أية صفة دولية قد يكون حائراً عليها .

د - اسم المرسل وعنوانه .

هـ - اسم الناقل الاول وعنوانه .

و - اسم المرسل اليه وعنوانه عند اللزوم .

ز - نوع البضاعة .

ح - عدد الطرود وطريقة حزمها وما هو مكتوب عليها من العلامات والارقام الخاصة .

ط - وزن البضاعة ومقدارها وحجمها او قياسها .

ي - الحالة الظاهرة للبضائع وحزمها .

ك - اجرة النقل اذا كان قد اتفق عليها وتاريخ الدفع ومكانه واسم الشخص المكلف به .

ل - مقدار القيمة المصرح بها بمقتضى الفقرة الثانية من المادة (٧٥) .

م - عدد نسخ وثائق الشحن الجوي .

ن - الوثائق المسلمة للناقل لتصبح وثيقة الشحن الجوي .

س - الوقت المعلن لانها ، النقل ، وملحوظة موجزة حول الطريقة الواجب اتباعها فيما اذا اتفق على ذلك .

ع - بياناً يفيد بأن النقل تابع للأحكام المتعلقة بالمسؤولية التي تترتب بمقتضى هذا القانون .

٢ - اذا كانت البضاعة مرسله برسم الدفع عند التسليم فيستوفى ثمن البضاعة ، واذا اقتضى الحال مقدار النفقات التي صرفت عليها .

المادة «٦٢»

اذا قبل الناقل بضاعة بدون اتمام وثيقة الشحن الجوي او اذا كانت وثيقة الشحن الجوي غير مستوفية جميع التفاصيل المدرجة في البنود (أ - ط - ع) من الفقرة الاولى من المادة السابقة فلا يحق للناقل ان

يستفيد من احكام هذا القانون التي تشتهى مسؤوليته او تحددها .

المادة «٦٣»

١ - المرسل مسؤول عن صحة التفاصيل والبيانات المتعلقة بالبضاعة التي يدونها في وثيقة الشحن الجوي .

٢ - المرسل مسؤول عن كل ضرر يلحق بالناقل او بأي شخص آخر بسبب مخالفة في تدوين التفاصيل والبيانات المذكورة في وثيقة الشحن الجوي او بسبب عدم صحتها او وقوع نقص فيها .

المادة «٦٤»

١ - تعتبر وثيقة الشحن الجوي مقدمة بيعة على ابرام العقد واستلام البضائع وشروط النقد .

٢ - تعتبر البيانات الواردة في وثيقة الشحن الجوي المتعلقة بوزن البضائع ومقاييسها وحزمها وكذلك البيانات المتعلقة بعدد الطرود مقدمة بيعة على هذه المعلومات ، اما البيانات المتعلقة بمقدار البضاعة وحجمها وصفاتها

فلا تكون بيعة على الناقل إلا بقدر ما تكون قد دقت من قبله بحضور المرسل مؤيدة بشرح على وثيقة الشحن الجوي ، او بقدر ما تكون البيانات تتعلق بصفة البضاعة الظاهرة .

هكذا من العمل

المادة «٦٥»

١ - يحق للمرسل مع مراعاة مسؤوليته في القيام بالتزاماته بمقتضى عقد النقل أن يتصرف بالبضاعة بسحبها من مطار الخروج أو الوصول أو يوقفها أثناء السفر في مكان نزول السفينة الجوية أو أن يطلب تسليمها في مكان الوصول أو أثناء السفر إلى شخص غير المرسل إليه المذكور في وثيقة الشحن الجوي أو يطلب إعادتها إلى المطار الذي خرجت منه ، يجب ألا يستعمل حق التصرف هذا بصورة تعثر بالنقل أو بالمرسلين الآخرين ويكون مكلفاً بدفع النفقات الناشئة عن استعماله الحق المذكور .

٢ - إذا تعذر على الناقل أن ينفذ طلبات المرسل فيجب عليه أن يعلمه بذلك فوراً .

٣ - إذا اجاب الناقل طلب المرسل أن يتصرف بالبضاعة من دون أن يطلب إليه إبراز نسخة وثيقة الشحن الجوي التي أعطيت إليه فيكون الناقل مسؤولاً عن أي ضرر قد ينشأ عن هذا التسامح إزاء أي شخص يحمل بصورة مشروعة وثيقة الشحن الجوي المذكورة ، وللناقل الحق في استرداد قيمة ذلك الضرر من المرسل .

٤ - يبطل الحق الممنوح للمرسل عندما يتبدى حق المرسل إليه وفقاً لأحكام المادة (٦٦) ومع ذلك فإنه إذا امتنع المرسل إليه عن قبول وثيقة الشحن الجوي أو البضاعة أو إذا لم يمكن تمييزه فيستبد المرسل حقه في التصرف .

المادة «٦٦»

١ - مع استثناء الظروف المبينة في المادة السابقة ، يحق للمرسل إليه أن يطلب من الناقل حين وصول البضاعة إلى مكان الوصول أن يسلم إليه وثيقة الشحن الجوي والبضاعة وذلك بعد دفع المبالغ التي تكون مستحقة بمقتضى العقد وبعد أن يكون قد قام بشروط النقل المبينة في وثيقة الشحن الجوي .

٢ - يترتب على الناقل أن يعلم المرسل إليه حال وصول البضاعة إلا إذا تم الاتفاق على خلاف ذلك .

٣ - إذا ادعى الناقل فقدان البضاعة أو إذا لم تصل البضاعة بعد انقضاء سبعة أيام من التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه ، يحق للمرسل إليه أن ينفذ بحق الناقل الحقوق المعطاة إليه بمقتضى عقد النقل .

المادة «٦٧»

للمرسل والمرسل إليه أن يستملا جميع الحقوق المعطاة لهما بمقتضى المادتين ٦٥ و ٦٦ من هذا القانون كل باسمه الخاص سواء أكان يعمل لمصلحته أم لمصلحة شخص ثالث بشرط أن يقوم بالالتزامات المفروضة عليه بمقتضى العقد .

المادة «٦٨»

١ - لا تؤثر المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ على علاقات المرسل أو المرسل إليه مع الآخر أو على علاقة الشخص الثالث المتبادلة فيما بينهم والمكتسبة من الناقل أو من المرسل إليه .

٢ - لا يمكن تغيير أحكام المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ إلا بنص صريح في وثيقة الشحن الجوي .

المادة «٦٩»

١ - على المرسل أن يقدم المعلومات وأن يضم إلى وثيقة الشحن الجوي الوثائق اللازمة لتطبيق الإجراءات الجمركية أو البلدية المتعلقة بالدخول أو الإجراءات المتعلقة بالشرطة قبل أن يكون من المستطاع تسليم البضاعة للمرسل إليه ، والمرسل مسؤول أمام الناقل عن أي ضرر ينشأ عن عدم وجود هذه المعلومات أو الوثائق أو عن عدم كفايتها أو عن أي مخالفة فيها إلا إذا كان هذا الضرر ناشئاً عن خطأ صدر عن الناقل أو خدمه أو وكلائه .

٢ - لا يجب للناقل بآية صورة على التدقيق في صحة هذه المعلومات أو الوثائق أو كفايتها .

المادة «٧٠»

مسؤوليات الناقل
الناقل مسؤول عن أي ضرر يحدث في وفاة راكب أو تعطيل عضو من أعضاءه أو لحوق أي ضرر جسماني

به إذا وقع الحادث الذي سبب هذا الضرر على ظهر السفينة الجوية أو في أثناء عمليات الصعود إلى السفينة أو النزول منها .

المادة «٧١»

١ - الناقل مسؤول عن أي ضرر يلحق بالأمتعة أو البضاعة المضمونة ، كما أنه مسؤول عنها في حالة فقدانها هذا إذا وقع الحادث الذي سبب هذا الضرر أثناء نقلها في الجو .

٢ - الناقل مسؤول عن البضاعة خلال المدة التي تكون فيها الأمتعة أو البضاعة في عهده سواء أكانت في المطار أم على ظهر سفينة جوية أم في أي مكان آخر في حالة نزول السفينة خارج المطار .

٣ - لا يكون الناقل مسؤولاً إذا تم النقل في البر أو البحر أو النهر خارج المطار، إلا إذا جرى هذا النقل تنفيذاً لعقد النقل الجوي أو بقصد الشحن أو التسليم أو النقل من سفينة جوية إلى أخرى ، فأي ضرر يحدث يعتبر نتيجة حادث وقع أثناء النقل الجوي هذا إذا لم يثبت عكس ذلك .

المادة «٧٢»

الناقل مسؤول عن أي ضرر ينشأ عن التأخير الذي يحصل في نقل الركاب أو البضاعة أو الأمتعة في الجو .

المادة «٧٣»

١ - لا يكون الناقل مسؤولاً إذا ثبت أنه هو وخدمه أو وكلاؤه قد اتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الضرر أو أنه تغذر عليه أو عليهم اتخاذ هذه الاحتياطات .

٢ - لا يكون الناقل مسؤولاً عن نقل البضاعة والأمتعة بالجو إذا ثبت أن الضرر نشأ عن إهمال في قيادة السفينة الجوية أو في إدارتها أو في الملاحة وأنه هو وخدمه أو وكلاؤه قد قاموا من جميع الوجوه الأخرى بجميع الاحتياطات اللازمة لتجنب وقوع الضرر .

المادة «٧٤»

إذا ثبت الناقل أن الضرر ناشئ عن إهمال الشخص المتضرر أو كان هو المتسبب فيه فيجوز للمحكمة أن تبرئ الناقل من المسؤولية كلياً أو جزئياً .

المادة «٧٥»

١ - إن مسؤولية الناقل عن كل راكب في حالة نقل الركاب محدد بمبلغ (٨٢٥) ديناراً أردنياً ويجوز للناقل والراكب أن يتفقا بعدد خاص على مسؤولية تتجاوز هذا المبلغ .

٢ - إن مسؤولية الناقل في نقل الأمتعة والبضاعة المضمونة محدد بمبلغ (١٧) ديناراً أردنياً عن كل كيلوغرام ما لم يكن المرسل قد نظم حين تسليم الطرد إلى الناقل بياناً خاصاً بالقيمة عند التسليم ودفع مبلغاً إضافياً عند الاقتضاء ففي هذه الحالة يكون الناقل مكلفاً أن يدفع للمرسل عند التسليم مبلغاً لا يتجاوز القيمة المعينة في البيان إلا إذا أثبت أن هذا المبلغ أكثر من القيمة الحقيقية ، أما فيما يتعلق بالأشياء التي تكون في عهدة الراكب نفسه فمسؤولية الناقل عنها محدة بمبلغ (٣٢٥) ديناراً أردنياً عن كل راكب .

المادة «٧٦»

إن وجود نص يؤدي إلى رفع المسؤولية عن الناقل أو إلى تعيين حد أعلى للمسؤولية من الحد المنصوص عليه في هذا القانون يعتبر باطلاً ، غير أن بطلان هذا النص لا يشمل بطلان العقد كله فإنه يبقى تابعاً لأحكام هذا القانون .

المادة «٧٧»

١ - لا يجوز إقامة دعوى التمييز في الأحوال التي تشملها المادتان (٧١ و ٧٢) ولا تحت أي فصل كان إلا تبعاً للشروط والتقييدات المبينة في هذا القانون .

شعبته القضائية
٥٩٦
٥٩٧

كل من المصلحة

٢ - يعمل بأحكام الفقرة السابقة في الأحوال التي نصت عليها المادة (٧٠) دون أن يخل ذلك بالمسائل المتعلقة بين هم الأشخاص الذين لهم الحق بإقامة الدعوى وبما هي حقوق كل منهم .

المادة «٧٨»

١ - لا يحق للناقل أن يستفيد من أحكام هذا القانون التي تستثي مسؤوليته أو تحددها فيما إذا وقع الضرر بسبب سوء تصرف مقصود منه أو بسبب خطأ منه يعادل سوء التصرف المقصود.

٢ - يسري أيضاً حكم الفقرة السابقة إذا وقع الضرر بسبب سوء التصرف حسبما حدد أعلاه من أي خادم أو وكيل للناقل يعمل في حدود وظيفته.

المادة «٧٩»

١ - يعتبر استلام المرسل إليه الأمتعة والبضاعة دون أن يبيد احتجاجاً مقدمة يته على أنها سلمت إليه في حالة جيدة وبمقتضى وثيقة النقل .

٢ - في حالة وقوع الضرر يجب على المرسل إليه أن يحتج على الناقل فور اكتشاف الضرر في غضون ثلاثة أيام على الأكثر من تاريخ الاستلام إذا كانت أمتعة ، وخلال سبعة أيام من تاريخ استلامها إذا كانت بضاعة . أما في حالة التأخير فيجب أن يقدم الاحتجاج في غضون أربعة عشر يوماً على الأكثر من التاريخ الذي كان يجب أن توضع فيه الأمتعة أو البضاعة تحت تصرفه .

٣ - يجب أن يقدم الاحتجاج على وثيقة النقل بواسطة كاتب العدل أو برقية ويرسل في غضون المدة المبينة في الفقرة السابقة .

٤ - إذا لم يقدم الاحتجاج في غضون المدة المذكورة آنفاً ، فلا تقبل الدعوى على الناقل إلا في حالة ظهور احتيال من قبله .

المادة «٨٠»

إذا توفي الشخص المسؤول فقامت الدعوى التوضيحية وفقاً لأحكام هذا القانون على أولئك الذين يمثلون تركته قانونياً

المادة «٨١»

يظل حق طلب التوضيحات إذا لم تلم الدعوى في غضون سنتين اعتباراً من تاريخ الوصول إلى محطة الوصول أو اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تصل فيه السفينة الجوية أو من التاريخ الذي وقف فيه النقل .

المادة «٨٢»

١ - إذا كان النقل الواجب اجراءه من عدة ناقلين على التوالي وإقماً ضمن التعريف المبين في الفقرة (٣) من المادة (٧١) فيكون كل ناقل يقبل ركاباً أو أمتعة أو بضاعة تاهباً للأحكام المدرجة في هذا القانون ويعتبر الناقل أحد الفرقاء المتعاقدين .

٢ - إذا كان النقل من هذا النوع يستطيع الركاب أو وكيله أن يقيم الدعوى على الناقل الذي قام بالنقل الذي وقع الحادث أو التأخير أثناءه دون غيره إلا في الأحوال التي تمهد فيها الناقل الأول بعقد صريح أنه يتحمل مسؤولية السفرة كلها .

المادة «٨٣»

في حالة نقل الأمتعة أو البضاعة ، يحق للمرسل أن يقيم الدعوى على الناقل الأول ، كما يحق للمرسل إليه الذي له حق الاستلام أن يقيم الدعوى على الناقل الأخير وطلاوة على ذلك يحق لكل منهما أن يقيم الدعوى على الناقل الذي قام بالنقل الذي وقع أثناءه التلف أو الحسارة أو الضرر أو التأخير ويكون الناقلان مسؤولين بالتضامن والتكافل تجاه كل من المرسل والمرسل إليه .

المادة «٨٤»

النقل الذي يجري جرم منه في الجو وجرم منه بآية طريقة نقل أخرى يسري أحكام هذا القانون على النقل

الجوي فقط ، على أن يقع النقل المذكور ضمن أحكام هذا القانون .

المادة «٨٥»

ليس في هذا القانون ما يمنع الفرقاء عند النقل بوسائط مختلفة من ادخال شروط في وثيقة النقل الجوي تتعلق بوسائط النقل الأخرى على أن تراعى أحكام هذا القانون فيما يتعلق بالنقل الجوي .

المادة «٨٦»

كل فقرة في العقد ، وجميع الاتفاقيات الخاصة التي عقدت قبل وقوع الضرر وتصد الفرقا منها أن يتجاوزوا الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون ، سواء أكان في تعيين القانون الواجب تطبيقه أم في تغيير الأحكام المتعلقة بالصلاحيات ، تعتبر ملغاة وباطلة ومع ذلك يسمح من أجل نقل البضائع ، بوضع فقرات تحكيمية . بشرط أن تراعى في وضعها أحكام هذا القانون .

المادة «٨٧»

ليس في هذا القانون ما يمنع الناقل من رفض إبرام أي عقد نقل ، أو من وضع قواعد لا تتعارض وأحكام هذا القانون

المادة «٨٨»

لا يسري هذا القانون على النقل الجوي الدولي ، الذي يجري بصورة تجريبية من قبل أشخاص يتعاملون بالملاحة الجوية بقصد تأسيس خط ملاحية ثابت ، ولا يسري على النقل الذي يجري في ظروف فوق العادة ، خارجاً عن دائرة العمل العادي للناقل في الجو .

المادة «٨٩»

يحظر نقل الأسلحة والذخائر الحربية في أية سفينة جوية مدنية .

الاضرار والمسؤوليات

المادة «٩٠»

على قادة السفينة الجوية في أثناء طيرانها أن يعملوا بمقتضى الأنظمة المتعلقة بالتجول الواجب اتباعها والتعليمات المتعلقة بالأشخاص والاشارات ، وأن يتخذوا جميع الاحتياطات اللازمة لتلافي الاضرار .

المادة «٩١»

لا يحق لأي شخص أن يقوم بعمل يضر سلامة السفينة الجوية أو بأي شخص فيها سواء باختلاطه بمستخدمي السفينة أو ببشر بالانها .

المادة «٩٢»

لا يجوز دخول أو وجود شخص فائد الوعي في السفينة الجوية ، كما لا يجوز لمستخدمي السفينة أن يكونوا بحالة لا تسمح لهم بالقيام بعملهم ، وذلك بتعطيلهم المشروبات الروحية أو أي نوع من أنواع المخدرات .

المادة «٩٣»

يجب أن ينص في شهادة قابلية السفينة الجوية على الامتعة والاقوات التي يمكن التدخين فيها ، كما يجب أن يعرض في مكان بارز داخل كل غرفة في السفينة اعلان بين اباحة أو حظر التدخين فيها .

المادة «٩٤»

يجب على قادة السفن الجوية التي تحمل ركاباً لقاء أجر أو مكافأة ان لا يضعوا العرائيل في وجه الابواب التي تقود الى خارج السفينة او الى أي قسم منها بحيث تصبح غير صالحة للاستعمال في حالة الطوارئ .

المادة «٩٥»

ان مستمر السفينة الجوية مسؤول حكماً عن الاضرار التي تسببها للأشخاص أو الاموال القائمة على الارض بسبب حركات السفينة أو الاشياء التي تنفض عنها .

لا يجوز تخفيف هذه المسؤولية أو أعمالها إلا بأقامة الحجة على أن الخطر صادر عن المتضرر .

هذا من المأمور

المادة «٩٦»

يحظر أن يلقى من السفينة الجوية الطائرة بضائع أو أشياء مما كان حالاً إذا كان هنالك قوة قاهرة.
إذا أقر شيء بسبب قوة قاهرة وأحدث ذلك ضرراً للأشخاص أو للأموال القائمة على الأرض فيبت في المسؤولية وفقاً لأحكام المادة السابعة

المادة «٩٧»

إذا استؤجرت السفينة الجوية يكون صاحبها ومشتريها مسؤولين بالتضامن تجاه الأشخاص الآخرين عن الأضرار التي تحدث عنها، على أنه إذا قيد عقد الإيجار في سجل التسجيل، فلا يكون صاحب السفينة الجوية مسؤولاً، إلا إذا أقام الأشخاص الآخرون الحجة على أن الخطأ صادر عنه.

المطارات

المادة «٩٨»

لا يجوز إنشاء مطار خاص أو محطة جوية إلا بموافقة الوزير مع مراعاة الأنظمة الدولية المتعلقة بالمطارات.

المادة «٩٩»

يتم طلب الترخيص بإنشاء المطارات أو المحطات الجوية إلى الوزير ويرفق بالوثائق التالية :

- ١ - مخطط عام يبين فيه مكان المطار بالنسبة إلى المدن المجاورة.
- ٢ - مخطط للمطار وجواره حتى مسافة ١٠٠٠ م من حدود المطار بقياس لا يقل عن (١ / ٢٥٠٠) .
- ٣ - مذكرة تبين الكيفية التي يستعمل فيها المطار .
- ٤ - موافقة صاحب القطار الخطية على استعمال عقاره مطاراً .
- ٥ - النظام الداخلي لاستثمار المطار .

والوزير الحق في أن يطلب المعلومات الإضافية التي يراها ضرورية .

المادة «١٠٠»

يقوم الوزير بتحقيق في، ويقرر منح الترخيص أو رفضه دون ما حاجة إلى تعليل قرار الرفض . وله أن يقرر في أي وقت إدخال ما يراه ضرورياً لتعديل المطارات أو المحطات الجوية الحيوية لجعلها مطابقة لقواعد التحويل الجوي أو للمحافظة على المصلحة العامة .

المادة «١٠١»

يصدر الوزير جدولاً بالرسوم أو للآجور التي للمطارات الخاصة المرخصة للمصلحة العامة مقابل الخدمات التي تتعلق بالسفن الجوية حق استيفائها، كما يقرر الشروط الواجب اتباعها عند استيفاء هذه الرسوم أو القيام بهذه الخدمات، كما يحق للوزير أن يعدل من وقت إلى آخر أي جدول أو شروط أصدرها أو وافق عليها .

المادة «١٠٢»

يجب على الشخص المسؤول عن المطار أن يعرض في مكان بارز فيه جدولاً بالرسوم التي تستوفى مقابل خدمات السفن الجوية، ولا يحق له أن يستوفى رسماً أكثر أو أقل من الرسم المبين في الجدول الذي أصدره ووافق عليه الوزير .

المادة «١٠٣»

يحق لكل شخص مفوض من قبل الوزير أن يدخل - في جميع الأوقات المناسبة - إلى أي مطار لأجراء التفتيش وإلى أي مكان يتضمن الدخول إليه لممارسة السلطات والواجبات بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة «١٠٤»

يحق لجميع السفن الجوية العسكرية التابعة لقوات جلائه أو المستخدمة من قبلها أن تدخل - في جميع الأوقات المناسبة - إلى أي مطار بموجب موافقة الوزير مع مراعاة شروط الرخصة .

المادة «١٠٥»

كل مطار مرخص لاستعمال الجمهور أو لاستعمال السفن الجوية الأردنية مقابل دفع الرسوم يكون مباحاً لاستعمال السفن الجوية الحائزة على جنسية الدول المتعاقدة بنفس المدة والشروط التي يحق للسفن الجوية الأردنية أن تستعمله بموجبها .

إجراءات التحقيقات بالحوادث

المادة «١٠٦»

١ - للوزير أن يأمر بالتحقيق في كل حادثة تطرأ أو تقع أثناء الملاحة الجوية سواء أكان ذلك في المملكة أم في غيرها من البلاد الإقليمية لها، أو تطرأ أو تقع لسفينة جوية أردنية في غير الأماكن المذكورة وعلى الأشخاص المعنيين بالامر والمسؤولين عن السفينة أن يخبروا الوزير عن كل حادثة من الحوادث المشار إليها آنفاً .

٢ - وإذا أن يمنح الدخول لأية سفينة جوية أصابها حادثة أو تعرض لها رشماً تتم التحقيقات وله أن يفوض أي شخص بقدر ما يتطلب تلك التحقيقات بالدخول إليها أو فحصها أو نقلها أو اتخاذ التدابير لوقايتها أو بالتصرف على وجه آخر .

٣ - وله أن يلقي أية رخصة أو شهادة صادرة بمقتضى هذا القانون أو أي أمر صادر بموجبها، أو تعطيلها أو تعليقها، أو بتكليف القيام بذلك إذا تبين أن التحقيقات تبرر هذا الإجراء .

الرسوم

المادة «١٠٧»

يعلن الوزير بقرار يصدره بموافقة مجلس الوزراء الرسوم التي يجب استيفاؤها لمنح الشهادات أو الرخص أو تصديقها أو تعديلها، ورسوم الهبوط في المطارات ورسوم الإيواء وغيرها من الرسوم الأخرى وله بموافقة المجلس المشار إليه من وقت إلى آخر تعديل هذا القرار أو تغييره .

المقوبات

المادة «١٠٨»

يعاقب صاحب السفينة الجوية بالسجن من أسبوع إلى شهر وبالغرامة من عشرة دنانير إلى ثلاثمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا :

- ١ - استعمل سفينة جوية أو تركها قيد الاستعمال، دون الحصول على شهادة تسجيل وشهادة قابلية للطيران، أو دون وضع علامات التسجيل المنصوص عليها في المادة «٢٠» من هذا القانون .
- ٢ - وضع أو ترك قيد التحويل سفينة جوية أصبحت شهادة قابليتها للطيران غير صالحة وهو على علم بذلك .

المادة «١٠٩»

تفرض العقوبات المبينة في المادة السابقة على قائد السفينة الجوية الذي :

- ١ - يقود سفينة جوية دون إجازة أو شهادة .
- ٢ - يتلف سجل الرحلات ويغير أو يسجل فيه بيانات يعرف أنها غير صحيحة .
- ٣ - يهبط بسفينة جوية دون مبرر في غير المطارات المعبية .
- ٤ - يقود سفينة جوية في إحدى الحالات المبينة في المادة السابقة وهو عالم بذلك .
- ٥ - يتجول فوق إحدى الأماكن المحظورة بمقتضى المادة [٤٥]

المادة «١١٠»

تضاعف العقوبة المنصوص عليها في المادة السابقة إذا ارتكبت المخالفات المبينة في الفقرة الأولى من كل من البادتين السابقتين بدوافع أو بسبب شهادة التسجيل أو شهادة القابلية للطيران أو شهادة إجازة

كل من الملاحين

الطيران أو منع المخالف من قيادة السفينة الجوية .

المادة «١١١»

- ١ - اذا خالف قائد السفينة الجوية أحكام المواد [٤ و ٣٩ و ٤٠] يعاقب بالغرامة من خمسة عشر ديناراً إلى ثلاثمائة دينار والسجن من خمسة عشر يوماً إلى ثلاثة أشهر .
- ٢ - كل من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادة [٥٥] من هذا القانون أو استعمل تلك الأوراق أو الوثائق المزورة الواردة فيها وهو عالم بأمرها يجازى بالحبس من ثلاثة أشهر إلى سنة أو بالغرامة من خمسين ديناراً إلى مائتي دينار أو بكليتا العقوبتين معاً .

المادة «١١٢»

يعاقب بالغرامة من خمسة عشر ديناراً إلى ثلاثمائة دينار والسجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنين صاحب السفينة الجوية أو مستثمرها أو قائدها اذا وضع عليها علامات تسجيل غير مطابقة للعلامات المعينة لتلك السفينة أو حذف العلامات الحقيقية أو جعلها غير مقروءة أو سحج بذلك أو استعمل سفينة جوية تحمل علامة تسجيل غير حقيقية ، ويعاقب بالعقوبة نفسها من يأمر بعمل من الأعمال المتقدم ذكرها .

المادة «١١٣»

يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في المادة [١٠٨] من هذا القانون من :

- ١ - يخالف أحكام المادة [٨٩] من هذا القانون .
- ٢ - يستعمل الآلات الفوتوغرافية فوق المناطق المحظورة أو يستعمل أشياء أخرى أو أجهزة ممنوع عليها .

للمحكمة أن تقضي بمصادرة الأشياء المشار إليها في الفقرتين السابقتين .

المادة «١١٤»

يعاقب بالغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة عشر ديناراً والسجن من اسبوع إلى خمسة عشر يوماً أو بإحدى هاتين العقوبتين .

- ١ - قائد السفينة الجوية التي لا يحتفظ على متنها أحد السجلات الواجب وجودها فيه .
- ٢ - صاحب السفينة الجوية التي لا يحتفظ بأحد السجلات المذكورة مدة ثلاث سنوات ابتداء من آخر قيد فيها .
- ٣ - كل من يخالف أحكام المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون .

المادة «١١٥»

يجوز أن يقضي في الحكم الصادر على قائد السفينة الجوية لمخالفتها أحكام المواد ١١٠ و ١١١ و ١١٢ بمنعه من قيادة أية سفينة جوية كانت لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات أو بمنعه من القيادة كلياً . على قائد السفينة الجوية المحكوم بمنعه من قيادة السفن الجوية أن يودع خلال خمسة أيام من اصدار الحكم شهادته لدى وزارة المواصلات - الطيران المدني - لتحفظ فيها أثناء مدة المنع ، وإلا عوقب بالسجن من عشرة أيام إلى شهر واحد والغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً ، ولا يحول ذلك دون تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة (١١٠) فيما لو قاذ سفينة أثناء مدة المنع وتنفذ في الحال جميع العقوبات المحكوم بها دون ادماجها .

المادة «١١٦»

كل من دخل أرضاً حظرت قرارات أو تعليمات المطارات الدخول إليها أو ترك مواشي أو حيوانات تدخلها يعاقب بغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً والحبس من عشرة أيام إلى شهرين أو بإحدى هاتين العقوبتين .

المادة «١١٧»

كل مخالفة لأحكام المادة (٩٦) يعاقب مرتكبها بالغرامة من عشرة دنانير إلى خمسين ديناراً والحبس من

عشرة أيام إلى شهرين أو بإحدى هاتين العقوبتين . حتى ولو لم يسبب هذا الالتقاء أي ضرر كان ولا يحول ذلك دون تطبيق عقوبات اشد اذا حدث عن الالتقاء جثة أو جناية .

المادة «١١٨»

فيما عدا الحالة التي يثبت فيها ان إيقاف السفينة الجوية في الحال يعرضها للخطر يعاقب كل قائد سفينة جوية علم انه سبب حادثاً ولم ينزل إلى الأرض فحاول بهذه الطريقة ان ينجو من المسؤولية الجرائية والحقوقية التي يكون قد تعرض لها ، بالحبس من اسبوع واحد إلى شهرين والغرامة من خمسة دنانير إلى خمسة وعشرين ديناراً ، ولا يحول ذلك دون معاقبته عن الجنايات أو الجنح المتلازمة .

المادة «١١٩»

كل من خالف أي حكم عدا ما ذكر من أحكام هذا القانون أو أي قرار أو تعليمات أو جدول صدي بوجبه يعاقب بالنسبة لاهمية هذه المخالفة بالغرامة من خمسة دنانير حتى خمسين ديناراً أو بالحبس من اسبوع حتى ثلاثة اشهر أو بكليتا العقوبتين معاً .

المادة «١٢٠»

يلغى هذا القانون جميع القوانين والأنظمة السابقة المتعلقة بالطيران المدني أردنية كانت أم فلسطينية .

المادة «١٢١»

رئيس الوزراء ووزير المواصلات مكلفان بتنفيذ أحكام القانون .

١٩٥٣ - ٢ - ١

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير المواصلات وزير العدل
سابقا المكشدة رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدي

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

يصادق - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - على القانون الآتي ويأمر باصداره واضافه الى قوانين الدولة :

قانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٥٣

ذيل قانون ضريبة الدخل رقم ٥٠ لسنة ١٩٥١

تسم القانون	المادة «١»
ويده العمل به	يسمى هذا القانون (قانون ذيل قانون - ضريبة الدخل رقم ٥٠ لسنة ١٩٥١) ويعمل به من تاريخ ١ نيسان سنة ١٩٥٣ .
اعضاء جزء من الضريبة	المادة «٢» يعفى من دخل الشركة المقارية (ش.م.م.) الخاضع للضريبة في أية سنة من سن التقدير بمقتضى احكام قوانين ضريبة الدخل المعمول بها مبلغ يعادل خمسة في المائة من رأس مالها الموظف في المملكة الأردنية الهاشمية خلال سنة الدخل السابقة لسنة التقدير وذلك اعتباراً من تاريخ ١ نيسان سنة ١٩٥٣ .
تحديد القوائد حلى القروض	المادة «٣» يشترط لتنفيذ احكام المادة السابقة انه لا يحق للشركة المقارية (ش.م.م.) ان تنافس فوائد تزيد على

قانون من المجلد

سنة ونصف بالمائة على القروض الزراعية وسبعة ونصف بالمائة على القروض الأخرى التي تمنحها في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون . أما الانقضاء الذي لا تدفع في مواعيدها فيسرى عليها معدل الفائدة القانونية .

المادة « ٤ »

ابتداءً من ١ نيسان سنة ١٩٥٣ تنزل القوائد عن القروض الممنوحة قبل العمل بهذا القانون بالنسبة للانقضاء والمبالغ التي تستحق بعد تاريخ العمل بهذا القانون بالنسبة المينة في المادة الثالثة من هذا القانون .

المادة « ٥ »

رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٣ - ٢ - ٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير المالية بالوكالة
رئيس الوزراء
روحي عبد الهادي
توفيق ابو الهادي

ان مجلس الوصاية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ٩ - ٣ - ١٩٥٢

يصدر - بالنيابة عن جلالة الملك - النظام الآتي ويأمر باصداره :

نظام رقم ١ لسنة ١٩٥٣

معدل لنظام موظفي الحكومة رقم ١ لسنة ١٩٤٩

صادر بالاستناد الى المادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام موظفي الحكومة رقم ١ لسنة ١٩٥٣) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية -
المادة ٢ - تعدل المادة (٥٩) من نظام موظفي الحكومة رقم ١ لسنة ١٩٤٩ كما يلي :

« عندما تقدم شكوى ضد موظف من موظفي الشريعة او المدنية يقوم وزير المدنية وقاضي القضاة بالوظائف المنوطة لرئيس الوزراء بمقتضى المواد (٦٠ - ٦٣) ويقوم المجلس القضائي الاعلى بالوظائف المنوطة لمجلس الوزراء بمقتضى المادتين (٦٢ و ٦٣) ويقوم المجلس القضائي التأديبي اما بوظائف المجلس التأديبي العام واما بوظائف المجلس التأديبي الخاص بالموظفين من الصف الثاني » .

١٩٥٣ - ٢ - ١١

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير المدنية والقائم بأعمال قاضي القضاة	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
وكيل وزير المالية	وزير الداخلية	وزير الخارجية
روحي عبد الهادي	سعيد المفتي	توفيق ابو الهادي
وزير الدفاع	وزير الصحة	وزير المعارف ووكيل
المواصلات	والأنباء والتبشير	وزير الاقتصاد والتجارة
سبايا الملكة	أحمد الطويل	الزراعة
	جميل التوتوني	(مجلس الطلبة)

دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية

ان مجلس الوصاية

بمقتضى الفقرة الأولى للمادة الثانية والثمانين من الدستور

يقرر - بالنيابة عن جلالة الملك المعظم - دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الأول من شهر آذار سنة ١٩٥٣ من اجل اقرار الأمور التالية :

- ١ - مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ المالية
- ٢ - مشروع قانون ملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٥٢ - ١٩٥٣ المالية
- ٣ - مشروع قانون الاجتماعات العامة
- ٤ - مشروع قانون معدل لقانون العقوبات
- ٥ - مشروع قانون المهندسين وتماطي مهنة الهندسة
- ٦ - مشروع قانون المالكين والمستأجرين
- ٧ - مشروع قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان
- ٨ - مشروع قانون المذنبين الاحداث
- ٩ - مشروع قانون مقاومة الشيوعية
- ١٠ - مشروع قانون تصرف الأشخاص الاعتباريين في الأموال غير المنقولة
- ١١ - مشروع قانون استقالة ضباط الجيش العربي الاردني
- ١٢ - قانون اصول المحاكمات الجزائية الموقت رقم ٧٦ لسنة ١٩٥١
- ١٣ - قانون العقوبات الموقت رقم ٨٥ لسنة ١٩٥١
- ١٤ - قانون موقت معدل لتاريخ العمل بقانون العقوبات رقم ٨٩ لسنة ١٩٥١
- ١٥ - ٢ - ١٩٥٣

عبد الرحمن الرشيدات سليمان عبد الرزاق طوقان ابراهيم هاشم

وزير الداخلية
نائب رئيس الوزراء
سعيد المفتي
سعيد المفتي

تصحيح أخطاء مطبعية

- ١ - وردت في الفقرة الأولى من المادة (١٩) من قانون استهلاك الأراضي للمشاريع العامة (القانون رقم ٣ لسنة ١٩٥٣) المنشور في العدد (١١٣٠) من الجريدة الرسمية جملة (... بمقتضى المادة الثانية وذلك ... الخ) والصواب هو « ... بمقتضى المادة الرابعة وذلك ... الخ » .
- ٢ - ذكرت في المادة الثانية من قانون حماية المراعي - القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ المنشور في الصفحة ٥٥٢ من العدد ١١٣٤ من الجريدة الرسمية جملة « ... وتكون فائدة الديون بمعدل لايتجاوز ٤ ٪ في السنة ... الخ » خطأ ، والصواب « ... وتكون فائدة الديون بمعدل لايتجاوز ٦ ٪ في السنة الخ » .
- ٣ - ورد في الصفحة ٥٧٢ من هذا العدد ، في « قانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين لسنة ١٩٥٣ » في المادة (٥) من السطر الثاني كلمة « قرتب » خطأ ، والصواب « فترتب » كما ورد في القانون المذكور في الصفحة ٥٧٣ في المادة (١٣) من السطر الثالث كلمة « الافلاس » خطأ ، والصواب « افلاس » .

هذا من الأعمال

الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان: يوم السبت ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٢ الموافق ٧ آذار سنة ١٩٥٣

ملحق رقم ١ للعدد ١١٣٥ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٥ جمادى الآخرة سنة ١٣٧٢ الموافق ١ آذار سنة ١٩٥٣

الفهرس

صحيفة	
٧٨ - ٨٠	الموظفون
٨٠ - ٨٣	الاستملاك
٨٤	الجنسية الاردنية
٨٤ - ٨٥	قراران بادخال بعض التعديلات على تعريفه الرسوم الجمركية
٨٦ - ٨٧	تعليمات وتعريف الاشتراك في التيار الكهربائي بعمان
٨٧	اضافة فقرة الى تعريفه اسعار المياه في المرفق
٨٧	تطبيق قانون المناقصات والمزايدات لسنة ١٩٢٦
٨٨	امر رقم (٤) لسنة ١٩٥٣
٨٨	امر دفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٣
٨٩	تطبيق قانون ادارة القرى لسنة ١٩٤٤
٨٩ - ٩١	تطبيق قانون البلديات لسنة ١٩٣٤
٩١	تطبيق قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦
٩١ - ٩٢	تطبيق قانون المطبوعات
٩٢	اعلان بموجب نظام التشكيلات الادارية
٩٢	اعلان رقم (٥) لسنة ١٩٥٣
٩٣	اعلان رقم (٦) لسنة ١٩٥٣
٩٣	تطبيق نظام ايداع الجراد لسنة ١٩٥١
٩٤	تحديد ساعات العمل في مطار القدس
٩٤ - ٩٥	الرقابة الطبية
٩٦ - ١٠٣	جدول الامراض السارية لشهر كانون الثاني سنة ١٩٥٣
	الاعلانات

المطبعة الوطنية - عمان

رقم ١٣٠٥

هذا من الاموال

الموظفون

أ - وافق مجلس الوصاية على ما يلي :

- ١ - ترفيع القائد السيد سليمان صبحي العمري الى رتبة قائممقام من تاريخ ٢٠ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٢ - ترفيع القائد السيد محمد هاشم الى رتبة قائممقام من تاريخ ٢١ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٣ - ترفيع القائد السيد نديم السمان الى رتبة قائممقام من تاريخ ٢٢ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٤ - ترفيع القائد السيد محمد المايطة الى رتبة قائممقام من تاريخ ٢٣ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٥ - ترفيع الرئيس الطيب في الجيش العربي الاردني السيد عبد السلام المجالي الى رتبة وكيل قائد من تاريخ ٢٠ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٦ - ترفيع السيد محمد حمزة الى الدرجة الرابعة ونقله لوظيفة رئيس قسم الواردات من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
- ٧ - ترفيع السيد شاكر ابو غزالة الى الدرجة الخامسة وتقدم لوظيفة مساعد رئيس قسم الواردات من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
- ٨ - ترفيع السيد كمال الشهابان الى الدرجة الخامسة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
- ٩ - ترفيع السيد جورج شلوب الى الدرجة الخامسة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
- ١٠ - ترفيع السيد محمد نور جانيولات الى الدرجة الخامسة ليشغال وظيفة مساعد مأمور تقدير في دائرة ضريبة الدخل من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .

١١ - انتهاء خدمة السيد ميشيل مخلوف مساعد وكيل وزارة التجارة من تاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٥٣ .

١٢ - نقل السيد حلمي عميرة مهندس البريد الفني لوظيفة مهندس كبير ياتي في دائرة النافذة بدوخته وراتبه الحاليين من تاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٥٣ .

١٣ - قبول استقالة المهندس الكهربائي في دائرة النافذة السيد علي الفاروقي من تاريخ ٢٨ - ١ - ١٩٥٣ .

١٤ - قبول استقالة الأنسة لوريس احلاس المفتشة في وزارة الشؤون الاجتماعية من تاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٥٣ .

١٥ - تعيين السيد صلاح الصفدي لوظيفة مفتش للشؤون الاجتماعية من الدرجة السادسة .

ب - وافق دولة وزير الداخلية على تعيين السيد عبد الرؤوف الخطيب رئيساً لديوان الجمعيات التعاونية من الدرجة السابعة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .

ج - وافق معالي وزير المالية على ما يلي :

- ١ - تعيين المحامي السيد فؤاد النشاشي كاتباً للمعدل في نابلس بالدرجة السابعة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
 - ٢ - ترفيع محضر محكمة الكرك الابتدائية السيد علي محمود الطراوة لوظيفة كاتب بالدرجة العاشرة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
 - ٣ - تعيين السيد عبد الحميد محمود لرشيد كاتباً لمحكمة صلح جنين بالدرجة العاشرة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
- د - وافق معالي وزير المعارف على ترفيع المعلمين والمعلمات المبينة اسمائهم واسماؤهم في اذناه الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ :

- | | |
|-------------------------------|----------------------------------|
| ١ - الأنسة نجاح الحياض | ٩ - السيد فكري مصطفى الشكران |
| ٢ - السيد عبد السلام القصير | ١٠ - السيد محمد هزاع الخليل |
| ٣ - السيد عبد الرؤوف الريماوي | ١١ - السيد عبد اللطيف مزريش |
| ٤ - السيد احمد الخلف | ١٢ - السيد عزت عبد الرحيم الصادق |
| ٥ - السيد سامي عطيه | ١٣ - السيد رشدي متاوي |
| ٦ - الأنسة أمة ابو غنيمه | ١٤ - السيد فرحان الشرايكة |
| ٧ - السيد ناجي الخوري ناصر | ١٥ - السيد امين حافظ الدجاني |
| ٨ - السيد محمد عسقلان | ١٦ - السيد عبد السلام حيه |

- | | |
|----------------------------------|-------------------------------|
| ١٧ - السيد مصطفى عبد الفتاح يوسف | ٣٥ - السيد موسى درويش الكردي |
| ١٨ - السيد محمد بكر الخطيب | ٣٦ - السيد بدوي عبد المجيد |
| ١٩ - الأنسة نعتي العالبي | ٣٧ - السيد عدنان ابو غزالة |
| ٢٠ - السيد عبد الله العطار | ٣٨ - الأنسة بشرى الادمم |
| ٢١ - السيد عارف محمود حنين | ٣٩ - الشيخ حسن سلطانه |
| ٢٢ - الشيخ فتح الله السلواوي | ٤٠ - الشيخ سعيد الهجواي |
| ٢٣ - الأنسة منتهى العلي | ٤١ - الشيخ عدلي الجوهري |
| ٢٤ - الأنسة نبلاء النابلسي | ٤٢ - السيد داود منقرط |
| ٢٥ - الأنسة عداء شرف | ٤٣ - السيد عثمان قطيط |
| ٢٦ - السيد عبد الرحمن النجاب | ٤٤ - السيد عبد الودود المحتجب |
| ٢٧ - الأنسة ديفه داشم الحسيني | ٤٥ - السيد عبد المعطي طهوب |
| ٢٨ - السيد عبد الله وراذ | ٤٦ - السيد توفيق الدويك |
| ٢٩ - الشيخ صالح السلواوي | ٤٧ - السيد عبد القدير زلوم |
| ٣٠ - السيد امين قطيه | ٤٨ - السيد محمد اسعد يوض |
| ٣١ - السيد مصباح الحنبلي | ٤٩ - الشيخ رجب يوض |
| ٣٢ - الأنسة صبيحة عرفات | ٥٠ - الشيخ حامد طهوب |
| ٣٣ - الأنسة ريمه حماده | ٥١ - الأنسة منور العلمي |
| ٣٤ - السيد محمود عبد الفتاح | ٥٢ - الأنسة وداد ناصر الدين |

وافق معالي وزير المعارف على ما يلي :

- ١ - تعيين الأنسة لوريس ميخائيل سالم معلمة من الدرجة العاشرة .
- ٢ - تعيين السيد عزمي ابو عصب معلماً من الدرجة التاسعة .
- ٣ - تعيين السيد عبد الرحمن احمد رباح معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٤ - تعيين السيد احمد خنجر ابو دلال معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٥ - تعيين السيد ابراهيم علي ياسين معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٦ - تعيين السيد احمد عليان معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٧ - تعيين السيد جمال فياض الرازي معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٨ - تعيين السيد علي محمد يوسف العرمان معلماً من الدرجة العاشرة .
- ٩ - تعيين السيد يوسف عبد الهادي معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١٠ - تعيين السيد شكري يعقوب المايهه معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١١ - تعيين السيد فليب انطون عويسين معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١٢ - تعيين السيد عبد الرحمن نمر محمد معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١٣ - تعيين السيد حنا انطوني معلماً من الدرجة التاسعة .
- ١٤ - تعيين السيد غازي عيسى البندك معلماً من الدرجة التاسعة .
- ١٥ - تعيين السيد جميل شاهين معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١٦ - تعيين الشيخ عبد المجيد القواسمي معلماً من الدرجة العاشرة .
- ١٧ - تعيين السيد موسى العقلة مساعداً لمعلم حركة الحدادة في مدرسة الصنائع والفنون من الدرجة التاسعة من تاريخ ١٥ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ١٨ - قبول استقالة المعلم السيد احمد أمين العموي من تاريخ ١٦ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ١٩ - قبول استقالة المعلم السيد علي سعيد حماد من تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٢٠ - قبول استقالة المعلم السيد ابراهيم ادريس ابو صيره من تاريخ ٢١ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٢١ - قبول استقالة المعلمة الأنسة ليلى السلي من تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥٣ .
- ٢٢ - ترفيع مساعد مفتش الآثار السيد فرح المايطة الى الدرجة الثامنة من تاريخ ١ - ٢ - ١٩٥٣ .
- هـ - وافق معالي وزير الاقتصاد على قبول استقالة الكاتب السيد رشدي الخطيب من تاريخ ١٢ - ٢ - ١٩٥٣ .

هكذا من الله على

- و - وافق معالي وزير المواصلات على ما يلي :
 ١ - قبول استقالة السيد نجيب فرنجيه من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .
 ٢ - قبول استقالة السيد محمود شحادة الكاتب في دائرة البريد من تاريخ ١ - ٣ - ١٩٥٣ .

الاستملاك

٥ وافق مجلس الوصاية على قرار مجلس الوزراء رقم ٩٤ بتاريخ ٩ - ٢ - ١٩٥٣ المتضمن اعتبار استملاك ماساحته (١٦٢) متراً مربعاً من ارض السيدة نورية عودة الله الشحاتيت لدمج في السعة المقررة للشارع العام بجبل اللويبة وفق المخطط رقم ١٥ / ٣٥٨ بتاريخ ٢٤ / ٩ / ١٩٥١ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٥ وافق مجلس الوصاية على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٩ بتاريخ ٤ - ٢ - ١٩٥٣ المتضمن اعتبار استملاك ماساحته ٩٠ متراً مربعاً من ارض السيد تيسير بن كمال نفاع لدمج موقعه في السعة الممنوعة للشارع العام بجبل اللويبة وفق المخطط رقم ١٥ / ٤١٢ تاريخ ٣ - ٢ - ١٩٥٢ استملاكاً مطلقاً مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ .

٥ قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ١٨ - ٢ - ١٩٥٣ بالاستناد للفقرة الاولى من المادة (١٢) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ الموافقة على ما يلي :

- ١ - تسلم قطع الاراضي الوارد ذكرها في الفقرتين الاولى والثانية من قرار مجلس الوزراء رقم ٦٣ بتاريخ ٢٥ - ١ - ١٩٥٣ حالاً دون التقيد بالمراسيم المنصوص عليها في المواد (٥ و ٦ و ٨ و ٩) من القانون المشار اليه اعلاه وحيازتها حيابة فورية .
- ٢ - تسلم قطعة الارض الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء رقم ٢٧ تاريخ ١٤ - ١ - ٥٣ حالاً دون التقيد بالمراسيم المنصوص عليها في المواد (٥ و ٦ و ٨ و ٩) من القانون وحيازتها حيابة فورية .

٥ قرر مجلس الوزراء في جلسته المتعقبة بتاريخ ٢٥ - ٢ - ١٩٥٣ الموافقة على تسلم قطعة الارض الوارد ذكرها في قرار مجلس الوزراء رقم (٧٧) تاريخ ٢٨ - ١ - ١٩٥٣ حالاً دون التقيد بالمراسيم المنصوص عليها في المواد (٥ و ٦ و ٨ و ٩) من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ ، وحيازتها حيابة فورية .

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند آ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعد مضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باختيار استملاك ماساحته :

س متر مربع
 ٢٤٨٠ من ارض السيد كامل المني
 ١٣٦ من ارض السادة محمد زيد مسعود وشركاه

بناية دمج موقع هاتين المساحتين من ارض السادة المذكورين في السعة المقررة للطريق العام الذي يربط شارع رأس العين بشارع مجرى السيل باتجاه حي المهاجرين مشروع للنفع العام بالمعنى المقصود بقانون الاستملاك الآنف الذكر .
 وكيل أمين العاصمة
 محمد علي
 ١ - ٣ - ١٩٥٣

اعلان

اعلن بمقتضى احكام البند آ من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣ بأن امانة العاصمة عازمة بعدمضي ١٥ يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية على تقديم طلب الى مجلس الوزراء لاصدار القرار اللازم باختيار استملاك اقسام الاراضي المينة مساحتها واسماء اصحابها في ادناه بناية دمج موقعها في السعة المقررة لشارع جبل عمان وجبل اللويبة وفقاً لما تقتضي به المخططات المصدرة مشروع للنفع العام بالمعنى المقصود في القانون المشار اليه :

س متر مربع
 ٩٩٠٠ من ارض السيدة فاطمة محمد داي عاشور جبل عمان وفقاً لمخطط الاستملاك رقم ١٥ / ٦٦٤ تاريخ ٤ - ٢ - ١٩٥٣
 ٢٧٦٠٠ من ارض كلية المطران جبل عمان وفقاً لمخطط الاستملاك رقم ١٥ / ٦٥١ تاريخ ٥ - ١ - ١٩٥٣
 ١٠٧٦٨٠ من ارض السادة استيفان شكرو وشركاه جبل اللويبة وفقاً لمخطط الاستملاك رقم ١٥ / ٦٦٦ تاريخ ٢٨ - ١ - ١٩٥٣
 وكيل أمين العاصمة
 محمد علي

اعلان

اعلن بمقتضى احكام الفقرة « ١ » من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بأن بلدية اربد تستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المبث في اللوحة رقم « ٨ » من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة بحي « البحارة » والمصدرة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالساعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية . سيقدم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار ان هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
 سامح حجازي

اعلان

اعلن بمقتضى احكام الفقرة « ١ » من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بأن بلدية اربد تستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المبث في اللوحة رقم « ٦ - ٧ » من لوحات منطقة بلدية اربد المختصة بحي « ابو اللجا والمطلع » والمصدرة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالساعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سيقدم طلب بهذا

هذا من الأعمال

الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار ان هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .
رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

أعلن بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بان بلدية اربد ستستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المثبت في اللوحة رقم (٥) من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة بالحلي الصناعي وظهر الشل ، والمصدقة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالسعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سيقدّم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار أن هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

أعلن بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بان بلدية اربد ستستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المثبت في اللوحة رقم [٤] من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة (بالحلي الشرقي) والمصدقة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالسعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، سيقدّم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار أن هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

أعلن بمقتضى احكام الفقرة [١] من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بان بلدية اربد ستستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المثبت في اللوحة رقم [٣] من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة بحي (وسط المدينة) والمصدقة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالسعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، سيقدّم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار أن هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

أعلن بمقتضى احكام الفقرة [١] من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بان بلدية اربد ستستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المثبت في اللوحة رقم (٢) من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة بالحلي الجنوبي الشرقي وجزء من وسط المدينة، والمصدقة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالسعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سيقدّم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار أن هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

اعلن بمقتضى احكام الفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم ٢ لعام ١٩٥٣ بان بلدية اربد ستستملك كامل مساحات قطع الاراضي التي دخلت في سعة الشوارع العامة بحسب مساحتها وترسيمها المثبت في اللوحة رقم «١» من لوحات مخططات منطقة بلدية اربد المختصة بحي (الحجازات) والمصدقة من لجان تنظيم المدن الفرعية والمركزية من اجل دمجها بالسعات المقررة لتلك الشوارع وانه بعد مضي مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية ، سيقدّم طلب بهذا الشأن الى مجلس الوزراء على اعتبار أن هذا الاجراء هو في سبيل النفع العام بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك مع العلم بان المخططات السالف ذكرها معروضة للاطلاع عليها بدائرة البلدية وفي دائرة الاراضي تحريراً .

رئيس بلدية اربد
سامح حجازي

اعلان

صادر بمقتضى الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك لسنة ١٩٥٣

عملاً باحكام الفقرة الاولى من المادة الثالثة من قانون الاستملاك رقم «٢» لسنة ١٩٥٣ . اعلن انني بعد مرور خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية سأقدم بطلب الى مجلس الوزراء مرفوقاً بخرافات فنية يتضمن استملاك كامل القطعة رقم «٧٣» من حوض ٢٨٠٢١ البالغة مساحتها « ١٦٠ متراً مربعا » « المعروفة بدار ابراهيم الدويري » وكامل القطعة ٨٧ من نفس الحوض البالغة مساحتها ١١٤ متراً مربعا « المعروفة بدار جريس ابو الذنين وشركاه » والواقعة جميعها في حدود منطقة بلدية بيت لحم بنية ضمها الى سوق البلدية المقرر توسيعه وفق المخطط المنظم خصيصاً لهذه الغاية والمصادق عليه من قبل لجنة تنظيم المدن المركزية في لواء القدس مشروعا للمنفعة العامة بالمعنى المقصود من قانون الاستملاك .

رئيس بلدية بيت لحم
صفيت بطارسة

كلنا من أهلي

الجنسية الاردنية

قرر مجلس الوزراء الموافقة على ما يلي :

- ١ - منح السيد استيفان افك بلكيان الجنسية الاردنية بالجنس .
- ٢ - اعتبار السيدة فارمانوس ميساك باليان فائدة الجنسية الاردنية لأكسابها الجنسية السورية بحكم الزواج .
- ٣ - إلغاء الجنسية الاردنية التي يحملها السيد عبد الهادي الحاس لجنسه الجنسية السورية .

قرر مجلس الوزراء الموافقة على القرارين التاليين اللذين وضعهما معالي وزير التجارة ومعالي وزير المالية متضمنين ادخال بعض التعديلات على تعرفة الرسوم الجمركية :

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك والمكوس قررنا إجراء التعديل التالي في تعرفة رسوم الجمارك وإن يترتب هذا القرار نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وبعد مصادقة مجلس الوزراء عليه .
وزير المالية بالوكالة
روحي عبد الهادي

رقم التعرفة	صف البضاعة	وحدة استيفاء الرسم	الرسم الحالي	التعديل
٢٤	الزبد	القيمة	٠.١٥	٠.٢٠

قرار

عملاً بالصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة الرابعة من قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦ قررنا إجراء التعديلات التالية في تعرفة رسوم الجمارك وعرض هذا القرار على مجلس الوزراء للمصادقة عليه على أن يترتب نافذ المفعول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.
وزير المالية بالوكالة
روحي عبد الهادي

رقم التعرفة	صف البضاعة	وحدة استيفاء الرسم	التعرفة الجديدة	الاشارة الى اعداد
٧٠ ج	بور فطن	القيمة	معفى	٨٣
٧٢ ب	غيرها	القيمة	معفى	٨٨
٧٢ مكرر	النباتات وأجزاءها البزور والأنهار غير المذكورة ولا الداخلة في مكان آخر	القيمة	معفى	٨٨
٧٤ و	(أ) الزعفران	القيمة	٠.١٢	٨٩
٧٤ ز	(ب) غيرها	القيمة	٠.١٢	٨٩
١٨٦	البودرة المعطرة المجهزة ضمن عبوات مخصصة للأطفال	القيمة	٠.١٢	٩٢
١٨٦ ح	غيرها	القيمة	٠.٢٥	٣١٩
١٧٤	المحاصيل الدباجة الاصطناعية	القيمة	٠.٢٥	٣١٩
١٧٦	دودة القز	القيمة	معفى	٢٩٩
١٧٦ ب	غيرها	القيمة	معفى	٣٠١
١٨٠ أ	البيلتون (الزيتون) الرصاص (أكسيد الرصاص)	القيمة	٠.١٢	٣٠٦
١٨٠ ب	الصنغ المعروف بالبيلتون وأكسيد التوتيا	القيمة	٠.١٢	٣٠٦

رقم التعرفة	صف البضاعة	وحدة استيفاء الرسم	التعرفة الجديدة	الاشارة الى اعداد
١٨٠ ج	الأصباغ غير المحضرة بما لم يذكر في مكان آخر	القيمة	٠.١٢	٣٠٧
١٨٠ د	الأصباغ المحضرة بأنواعها المختلفة كحبر الطباعة وغيره	القيمة	٠.١٢	٣٠٨
١٨٠ هـ	الجفوقات الصلبة أو المائنة (يوارت معادن المنغنيز والرصاص والكوبلت وزيتاتها وراتنجاتها)	القيمة	٠.١٢	٣٠٩
١٨٠ و	الاطلّة (فريش) المركزة أو غير المركزة حتى المضاف إليها أصباغ أو مواد صباغية من جميع الأنواع	القيمة	٠.١٢	٣١٠
٢١٢ د	الاطارات الجديدة الخارجية والداخلية الخاصة بالراكورات	القيمة	معفى	٣٧٥
٢١٣ د	الاطارات المستعملة الخارجية والداخلية الخاصة بالراكورات	القيمة	معفى	٣٧٥
٢١٥ ب	المطاط المد خصيصاً لتليس الاطارات	القيمة	معفى	٣٧٩
٢١٥ ح	المصنوعات الصيدلانية كقرب الكاوتشوك وحلقات الاطفال وما يماثلها	القيمة	٠.٢٠	٣٧٩
٢١٥ د	غيرها	القيمة	٠.٢٠	٣٧٩
٢٣١ أ	البلاط المصنوع من الصلصال الرمي بسمك يزيد على ٣٠ مم	القيمة	٠.١٢	٦٥٢—٦٥٥
٢٣١ ب	المراميت المستعملة للتبليط وتقطعة الجدران المصنوعة من الصلصال الرمي أو القيشاني أو الغضار الناعم	القيمة	٠.١٢	٦٥٢—٦٥٥
٢٣١ ج	غيرها	القيمة	٠.١٢	٦٥٢—٦٥٥
٢٧٠	الخزائن والبراميل والاسطوانات (من أجل نقل السوائل وغازات التوزيع والنفازات المضغوطة والمميعة) والبطوط وغيرها من الاوعية الكبيرة دون أجهزة آلية	القيمة	معفى	٧٢١
	(أ) البراميل الفارغة من أجل نقل السوائل	القيمة	معفى	٧٢٠
	(ب) مغاطس تطهير القنم	القيمة	معفى	٧٢١
	(ج) الآلية المصنوعة من الحديد أو الفولاذ غير الملحومة المعدة لحفظ النفازات المضغوطة أو المميعة	القيمة	معفى	٧٢٢—٧٢٠
٢٥١ هـ	(د) غيرها	القيمة	معفى	٧٢٢—٧٢٠
	الفهارس وقوائم الاسعار والنشرات الدورية والمخطوطات ومصورات المساحة أو البناء وسهام الشركات وستانتها وأوراق النقد والطوايع وجميع المطبوعات المستعملة أو المعنوي استعمالها فقط لغرض الاعلان والرسوم الزراعية والعلمية والاشكال الهندسية والمخططات	القيمة	معفى	٧٢٧

كل من اشغلي

قرر مجلس الوزراء الموافقة على التعليمات التي وضعها المجلس البلدي في معان للاشتراك في التيار الكهربائي وتعريفه التور الكهربائي بشكلها التالي وأن يعمل بها من تاريخ ١٩٥٣/٤/١.

تعليمات وتعريف الاشتراك في التيار الكهربائي بمعان

- ١ - بناء على موافقتكم على إعطائي التيار الكهربائي فائتي أوافق على الشروط التالية :
- ١ - اتعهد بدفع تأمين يتناسب مع الاستهلاك الشهري على أن لا يقل عن الدينار الواحد .
- ٢ - إذا تركت المحل ولم احضر لاستلام رصيديما يترتب علي من ثمن القوى الكهربائية فلبديدة حق التصرف بالتأمين لتسديد ما يطلب مني .
- ٣ - لا يحق لي إضافة أي تمديدات على التمديدات المذكورة في تقرير موظفي البلدية حين الكشف لوضع العداد .
- ٤ - اتعهد بتقديم عداد حسب طلب البلدية .
- ٥ - اتعهد بدفع خمسين فلساً شهرياً للبلدية لقراءة العداد .
- ٦ - في حالة كسر العداد أو احتراقه أكون ملوماً بتغييره .
- ٧ - البلدية غير مسؤولة عما يقع من ضرر من جراء سوء حالة التمديدات الداخلية .
- ٨ - يحق لموظف البلدية أو موظفها أن يدخلوا عند الضرورة إلى محل المشترك لقراءة العداد أو لفحصه أو للكشف على الاجزرة والتدريبات الكهربائية الموجودة في المحل ولا يسمح لغير موظفي البلدية أو موظفها أن يوصلوا أو يفكوا اختتام العدادات أو ينقلوا العداد من محل إلى آخر .
- ٩ - اتعهد بتسليم مهمة موظفي البلدية وادخالهم فور طلبهم إلى المكان المركب فيه العداد واسمح لهم بتفتيش جميع الخطوط والتدريبات الداخلية عند اللزوم إلى ذلك .
- ١٠ - أن ما يسجله العداد يعتبر دليلاً على كمية الكهرباء المستهلكة وإذا شك المستهلك في سير قراءة العداد فعليه أن يعلم البلدية لتقوم بفحص العداد فإذا تبين أي خطأ بسير العداد فلا يحق لي أن اتخذ هذا الخطأ كمبرر لعدم الدفع أو لعمل البلدية على ارجاع الفرق الحاصل من حساب الشهر التي يلي الشهر الذي وقع فيه الخطأ .
- ١١ - البلدية غير مسؤولة عن أي تلف أو خسارة تنشأ عن خلال أو عن قطع التيار الكهربائي بسبب وقوع حادث في الخطوط الرئيسية أو في الآلات أو في غيرها وتحفظ البلدية لنفسها بحق قطع التيار الكهربائي طول المدة لتصلح الخطوط أو الآلات .
- ١٢ - إذا تأخرت عن دفع ثمن القوة الكهربائية المستهلكة في محلي من المدة التي تمنيتها البلدية بإعلانها الذي يقدمه الموظف المختص فلها الحق بفصل التيار عني ولا يوصل ثانية إلا بعد دفع مبلغ وقدره خمسمائة فلس اجرة وصل .
- ١٣ - لا يحق لي إشراك أحد من جواربي بالكهرباء من نفس العداد المعلق إلى أي شكل كان .
- ١٤ - أن ما يركب خارج محل المشترك من الخطوط والأعمدة هي ملك البلدية وجوز متم لشبكها كما أن للبلدية الحق لاستعمالها لمصلحتها أو تغييرها أو نقلها من محل إلى آخر .
- ١٥ - الطوابيع اللازمة لهذا المقدم عائدة على المستهلك .
- ١٦ - إذا خالفت أي شرط من الشروط المذكورة أعلاه فإن للبلدية الحق بقطع التيار عني والنأء اشتراكي نهائياً دون حاجة إلى ائذار .
- ١٧ - المساجد والمعابد والمستشفيات والمدارس يخصم من استهلاك التيار عنها ٥٠٪
- ١٨ - الاجور الواجب تحصيلها من المستهلكين :

فلس دينار

من ١٠٠١ كيلوات عن كل كيلوات

من ١١ فما فوق عن كل كيلوات

على أن يحصل من كل مشترك (٣٥٠) فلساً ولو نقص الاستهلاك من الحصة كيلوات وتغير بحد أدنى للاستهلاك في الشهر وتستوفي قيمة المخطوطة من الكهرباء شهرياً .

١٩ - قائمة اسعار متطلبات الاشتراك في كهرباء بلدية معان فيما إذا قدمت البلدية هذه المواد :

فلس	دينار
٢٠٠	سعر المتر المجوز من الشريط الخارجي
٢٥٠	سعر المتر من شريط (رصاص)
٢٥٠	سعر الاقتره الداخلية
٢٥٠	سعر التفجان الواحد
٥٠٠	اجرة تركيب العداد مع توابيه
٥٠٠	اجرة وصل التيار
٥٠٠	اجرة كشف المهندس

إضافة فقرة إلى تعريفه اسعار المياه في المفرق

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣-٢-٢٥ الموافقة على إضافة الفقرة التالية إلى تعريفه اسعار المياه في المفرق المنشورة في الملحق رقم ١ للعدد ١٠٨٨ من الجريدة الرسمية :

« ز - إذا كانت كمية الماء التي سجلها العداد أقل من مترين مكعبين فتعتبر مترين مكعبين كاملين » .

تطبيق قانون المناقصات والمزايدات لسنة ١٩٢٦

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٣-٢-٢٣ بالاستناد إلى المادة الثانية من قانون المناقصات والمزايدات لسنة ١٩٢٦ الموافقة على تأليف لجنة من الموظفين الآتي ذكرهم لأجراء المناقصات والمزايدات المتعلقة بوزارة الانشاء والتعمير :

- ١ - معالي وزير المالية أو من يتدبه
- ٢ - مدير القسم الفني في وزارة الانشاء والتعمير
- ٣ - المفتش الاول في وزارة الانشاء والتعمير
- ٤ - مهتم من القسم الفني في وزارة الانشاء والتعمير .

٢ - تلتفي اللجنة المقرر تأليفها لهذه الناية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٧٦) بتاريخ ١٩٥٠-١٠-٣١

امر رقم (٤) لسنة ١٩٥٣

صادر بالاستناد إلى نظام الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٨

بما أن مراقب المطبوعات العام السيد سعد جمعه سيتأدى المملكة إلى المملكة المتحدة اعتباراً من يوم ١٩٥٣-٢-٢٣ فائق بالاستناد إلى المادة الثانية من نظام الدفاع رقم ٥ لسنة ١٩٤٨ اقرر أن يقوم وكيل وزارة الداخلية السيد رياض الفلح بأعماله مدة غياب .

نائب رئيس الوزراء

سعيد المفتي

كل من اشعل

امر دفاع رقم (٥) لسنة ١٩٥٣

صادر بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩

بالاستناد الى المادة الخامسة من نظام الدفاع رقم ٦ لسنة ١٩٣٩ أمر بما يلي :-

- ١ - يمنع تصدير النخالة لخارج المملكة الاردنية الهاشمية .
- ٢ - لا يسمح بنقل النخالة داخل المملكة الاردنية الهاشمية الا باذن خطي من معالي وزير الزراعة .
- ٣ - يعمل بهذا الامر من تاريخ ١٩٥٣-٣-١ .

١٩٥٣-٢-٢٥

نائب رئيس الوزراء
سعيد المفتي

قانون إدارة القرى لسنة ١٩٤٤

مرسوم صادر من وزير الداخلية بموجب المادة الثالثة

- بموجب الصلاحيات المخولة لي في المادة الثالثة من قانون إدارة القرى « القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٤ » أمر بما يلي :
- المادة ١ - يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم إدارة القرى « مجالس القرى » رقم « ١ » لسنة ١٩٥٣ .
- المادة ٢ - تسري أحكام الفصل الثاني من القانون على جميع أراضي القرية المذكورة في الدليل الملحق بهذا المرسوم .

الدليل

اللقضاء
رام الله
القنص

اسم القرية
عارورة

صدر في هذا اليوم الثامن عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٣ .

وزير الداخلية
سعيد المفتي

قانون إدارة القرى لسنة ١٩٤٤

مرسوم صادر من وزير الداخلية بموجب المادة الثالثة

- بموجب الصلاحيات المخولة لي في المادة الثالثة من قانون إدارة القرى لسنة ١٩٤٤ ، أمر بما يلي :
- المادة ١ - يطلق على هذا المرسوم اسم مرسوم إدارة « مجالس القرى » رقم ٢ لسنة ١٩٥٣ .
- المادة ٢ - تسري أحكام الفصل الثاني من القانون على جميع أراضي القرية المذكورة في الدليل الملحق بهذا المرسوم .

الدليل

اللقضاء
نابلس

اسم القرية
ظلوزة

وزير الداخلية
سعيد المفتي

قانون البلديات لسنة ١٩٣٤

نظام صادر من مجلس بلدية جنين بمقتضى المادة ٩٩

ان مجلس بلدية جنين ، استناداً الى الصلاحية المخولة له في المادة التاسعة والتسعين من قانون البلديات لسنة ١٩٣٤ قد اصدر النظام التالي :

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بلدية جنين (المعدل) لسنة ١٩٥٣ ، ويقراً ويفسر مع نظام بلدية جنين لسنة ١٩٣٥ المشار اليه فيما يلي « بالنظام الاصلى » كنظام واحد .
- المادة ٢ - تلغى المادة (١١) من النظام الاصلى وققراتها (أ) و [ب] و [ج] و [د] و [هـ] و [و] و [ز] و [ح] ويستعاض عنها بالمادة التالية :
- المادة ١١ - « تسرى الرسوم التالية عن الحيوانات التى تذبح فى مسلخ البلدية :

فلس

٦٠

١٢٠

٢٠٠

٢٤٠

٣٠٠

٤٠٠

٥٠٠

« أ » عن كل رأس من الضأن أو الماعز لا يزيد وزنه على ١٠ كياوغرامات

« ب » عن كل رأس من الضأن أو الماعز

« ج » عن كل عجل

« د » عن كل رأس من الأبقار البلدية

« هـ » عن كل رأس من الأبقار المستوردة

« و » عن كل جمل

« ز » عن كل جاموس

« ٢ » يدفع رسم قدره ٢٠ فلساً عن كل ذبيحة تتفخ في مسلخ البلدية بواسطة جهاز البلدية

المادة ٣ - يسري مفعول هذا النظام اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

١٩٥٣/١/٢٨

رئيس مجلس بلدية جنين
حلمي البوشي

اتقرن بمولفتي :
وزير الداخلية
سعيد المفتي

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة القدس اعلان ايداع مشروع تقسيم

يعلن للعموم : وفقاً لاحكام الفقرة « ٢ » من المادة العشرين والفقرة « ١ » من المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ان نسخة « مشروع تقسيم ارض وقف محمد عيسى اشتبه الواقعة في باب الساهرة على طريق صلاح الدين » المعروف بشروع تنظيم تفصيلي رقم ٤٩/١٥ مع الخارطة المتعلقة به قد اودعت في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في القدس . ويباح الاطلاع على هذا المشروع ، مع الخريطة المتعلقة به ، بلا رسم ، ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والأبنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك أم بأية صفة اخرى أن يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية .

متصرف لواء القدس

ورئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس
حسن الكاتب

١٩٥٣-٢-١٠

هكذا من المأهول

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة القدس

اعلان ايداع تعديل المشروع الهيكل المعدل لسنة ١٩٤٣

يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام المادة التاسعة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد اودعت لدى لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في القدس نسخة عن مشروع تعديل المشروع الهيكل المعدل لسنة ١٩٤٣ رقم ٤٩/٩ المعروف (بالمشروع المعدل للمنطقة الطبيعية المحفوظ بها على جبل الزيتون بالقدس) مع الخرائط الملحقة به ، التي نشر اعلان بموافقة المتدوب السامي على وضعه موضع التنفيذ في الملحق رقم ٢ للعدد ١٣٥٩ من الوقائع الفلسطينية الصادر بتاريخ ١٤ ايلول سنة ١٩٤٤ .

ويباح الاطلاع على هذا المشروع المعدل مع الخرائط المتعلقة به ، بلا رسم ، ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك او بأية صفة اخرى ، ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٥ شباط سنة ١٩٥٣

متصرف لواء القدس

ورئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس

حسن الكاتب

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة رام الله

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيل وايداعه مع الخارطة الملحقة به

يعلن للعموم وفقاً لأحكام الفقرة ٢٥ من المادة ١٨ مكررة « أ » من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، ان لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس ، قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف « بمشروع تحويل اقسام من شوارع مدينة رام الله الى شوارع تجارية » التي نشر اعلان بايداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في رام الله في الملحق رقم « ١ » للعدد ١٠٨٥ من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٥١ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .

ويعلن ايضاً وفقاً لأحكام الفقرة ٢٥ من المادة ١٨ مكررة « أ » من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخرائط الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الألفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

١٦ شباط سنة ١٩٥٣

رئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس

حسن الكاتب

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة بيت جالا

اعلان ايداع مشروع تفصيلي

يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام المادة السادسة عشرة من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد اودعت في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في بيت جالا نسخة عن المشروع التفصيلي المعروف « بمشروع توسيع شارع مار قولا وشارع قولا المقدس وشارع السوق وشارع التي جدهون في البلدة القديمة ببيت جالا » رقم ٢٨٠٤٠ - رقم المشروع م / ٣ مع الخارطة المتعلقة به .

ويباح الاطلاع على هذا المشروع ، مع الخارطة المتعلقة به ، بلا رسم ، ويجوز لجميع ذوي الشأن في الاراضي والابنية والاملاك الاخرى المشمولة بهذا المشروع ، سواء بصفتهم من اصحاب الاملاك ام بأية صفة اخرى ، ان يقدموا اعتراضاتهم عليه للجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية المذكورة خلال شهرين من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية .

١٤ شباط سنة ١٩٥٣

متصرف لواء القدس

ورئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس

حسن الكاتب

قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦

منطقة تنظيم مدينة بيت لحم

اعلان بالموافقة على تنفيذ مشروع تفصيل وايداعه مع الخارطة الملحقة به

يعلن للعموم ، وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، ان لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس قد وافقت على تنفيذ المشروع التفصيلي المعروف (بمشروع توسيع شارع القطعة في بيت لحم) الذي نشر اعلان بايداعه مع الخارطة الملحقة به في مكتب لجنة الابنية وتنظيم المدن المحلية في بيت لحم في الملحق رقم (١) للعدد ١١٢١ من الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية الصادر بتاريخ ٨ ايلول سنة ١٩٥٢ ، وذلك بعد نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً .

ويعلن ايضاً وفقاً لأحكام الفقرة (٢) من المادة ١٨ مكررة (أ) من قانون تنظيم المدن لسنة ١٩٣٦ ، انه قد عرضت نسخ عن المشروع المذكور مع الخرائط الملحقة به بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة الألفة الذكر في مكتب اللجنة المحلية المذكورة حيث يجوز لجميع ذوي الشأن الاطلاع عليها .

١٦ شباط سنة ١٩٥٣

رئيس لجنة الابنية وتنظيم المدن في لواء القدس

حسن الكاتب

قانون المطبوعات

تفصيل تفاصيل في رخصة جريدة

ليكن معلوماً انه قد وقع التغير التالي في رخصة مجلة (زيون) الشهرية الصادرة من متصرف لواء القدس بتاريخ ٢٥ ايلول سنة ١٩٥٢ ، باسم الاب يفيشة دودريان المقيم بالقدس ، وتطبع في مطبعة دير الارمن باللغة الارمنية ، وتبحث في المواضيع الدينية والادبية .

يتولى الاب زافن تفتشيان تحرير المجلة المذكورة ، بدلاً من الاب هاكوب وارطيان المحرر السابق .

وزير الداخلية

سعيد الحقي

٢٢ شباط سنة ١٩٥٣

اعلان بموجب نظام التشكيلات الادارية

لاعتبارات ادارية ، اقترح قطع الاراضي التالية اوصافها والتابعة لقضاهم الله (اراضي بيتونيا) الى قضاء القدس (مدرسة اتحاد قري الجيب وبيت نبالا والجديرة ، وقلندية) :

القرية	اسم الموقع	المالك المعروف	نمرة السجل	قيمة	قطعة
يتونيا	قرية الواد القبلي	مصطفى احمد اسماعيل	٦/٣٤	٥١٥	١
يتونيا	قرية الواد القبلي	سليمان عبد السلام	٣/٥٢	٥١٦	١
يتونيا	قرية الواد القبلي	محمد عبد السلام	٦/٢٥	٥١٨	١

٩٥٣ ٢-٢٤

وزير الداخلية
سيد المفتي

اعلان رقم (٥) لسنة ١٩٥٣

بالنظر لظهور حوادث مثبته في مرض نيوكسل الطيور في مخيم بلاطة - قضاء نابلس - وعملاً بالصلاحيه المخولة الي بموجب المادة ١٧ من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٤٣ أعلن :-

- ١ - ان قرية بلاطة والمنحيمات والاراضي المحيطة بها موبوءة بمرض نيوكسل الطيور .
- ٢ - ستقوم دائرة البيطرة في نابلس بتلقيح جميع الدواجن المخالطة وعزل المصابة .
- ٣ - يجب على جميع الاهلين تحضير دواجنهم للتطعيم من قبل الطبيب البيطري او من ينوب عنه .
- ٤ - يجب دفن الجيف الميتة في حفرة وعدم رميها في الشوارع او الازقة .
- ٥ - يمنع منعا باتا نقل الدواجن من المناطق الموبوءة الى الخارج او بالعكس .
- ٦ - كل من يخالف يقدم للمحاكمة .

١٩٥٣ - ٢ - ١٨

وزير الزراعة
احمد الطراونة

اعلان رقم « ٦ » لسنة ١٩٥٣

نظراً لظهور حوادث بمرض نيوكسل الدواجن في قرى الطرة والشجرة والمنير وعملاً بالصلاحيه المخولة الي بموجب قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ أعلن ان قضاء اربد موبوء بمرض نيوكسل الدواجن . ويتضمن هل مربي الدواجن اتباع وتنفيذ التعليمات التالية :-

- ١ - يقتضي على كل صاحب طيور داجنة ان يعزل دواجنه داخل محله وان يمنعها من الاختلاط باية دواجن اخرى .
- ٢ - يمنع منعا باتا بيع الطيور الداجنة في سوق اربد .
- ٣ - يمنع منعا باتا اخراج الطيور الداجنة من قرية الى اخرى او بالعكس الى حين اشعار آخر .
- ٤ - يجب حرق ودفن اية دواجن تنفق (تموت) ولا يجوز القاؤها في الطرقات او على المزاليل .
- ٥ - يطلب من كل صاحب دواجن تقديم دواجنه للتطعيم المجاني حالما يقوم موظفو دائرة البيطرة باجراء التطعيم .
- ٦ - على كل من يذبح دواجن للاستهلاك ان يقوم بحرق ودفن الريش والاحشاء الاخرى التي صالحة للاكل مع محتوياتها ويمنع رميها في الشوارع او غيرها .
- ٧ - كل من يخالف اي مادة من هذه التعليمات يعرض نفسه للمحاكمة بموجب قانون امراض الحيوانات .

١٩٥٣ - ٢ - ٢٢

وزير الزراعة
احمد الطراونة

تطبيق نظام ابادنة الجراد لسنة ١٩٥١

عملاً بالصلاحيه المخولة الي بموجب المادة الاولى من نظام ابادنة الجراد لعام ١٩٥١ أمر بما يلي :
١ - يعين قائد منطقة البادية السيد محمد هاشم مديراً لمكافحة الجراد في المنطقة الجنوبية اعتباراً من تاريخ ٢٨-٢-١٩٥٣ على ان تشمل صلاحياته المناطق التالية :

- ٢ - يعين السيد عبد المجيد العدوان ، متصرف لواء معان ، مديراً للمكافحة في لواء معان من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٣ - يعين السيد عبد الرحيم الخطيب ، متصرف لواء الكرك ، مديراً للمكافحة في لواء الكرك من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٤ - يعين القائد السيد محمد السعدي مساعداً لمدير المكافحة في لواء الكرك من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٥ - يعين وكيل القائد السيد عبد الحليم الساكت مساعداً لمدير المكافحة في لواء معان من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٦ - يعين السيد ابراهيم البيضين ، ضابط تفتيات في لواء معان من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ٧ - يعين السيد ابراهيم طلفي ، مأمور جهة في قضاء العقبة من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ٨ - يعين السيد سمود الهنداوي ، مأمور جهة في القويره من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ٩ - يعين السيد عيوش سرق ، مأمور جهة في مقاطعة غرغل من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ١٠ - يعين السيد حماد سالم ، مأمور جهة في مقاطعة الجفر من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ١١ - يعين السيد رشاد الشافعي ، مأمور جهة في لواء معان من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ١٢ - يعين السيد عبد الله بشناق ، مأمور جهة في لواء معان من تاريخ ٣-٣-١٩٥٣
- ١٣ - يعين السيد نور الدين الصباغ ، مفتش زراعة الجنوب ، مساعداً لمديري مكافحة الجراد في اللواء الجنوبي من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ١٤ - يعين السادة الآتي ذكرهم للقيام بأعمال الاستكشاف والتفتيات في اللواء الجنوبي :

- ١ - السيد عزمي سلطان ، مأمور وقاية نباتات الكرك من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٢ - السيد محمد حسين البني ، مأمور زراعة الكرك من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٣ - السيد سليم السطاونة ، مأمور زراعة معان من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣
- ٤ - السيد محمد الطاهر الشريف ، مأمور زراعة الطفيلة من تاريخ ١٨-٢-١٩٥٣

تحديد ساعات العمل في مطار القدس

إعلان رقم ٥٣/١
تاريخ ٢٢-٢-٥٣

ليكن في علم الطيارين ، وهيئات الطيران ، والملاحين الجويين ، انه اعتباراً من ١-٢-١٩٥٣ ولحين اشعار آخر ، ستكون ساعات العمل في مطار القدس من الساعة السادسة والنصف صباحاً الى الساعة الخامسة والنصف مساءً حسب التوقيت المحلي (أي من الساعة ٤:٣٠ الى الساعة ١٥:٣٠ حسب توقيت غرينتش) يومياً ، وسيكون المطار معداً لاستقبال الطائرات وهبوطها خلال هذا الوقت فقط .

يلغى اعلان الطيارين رقم ٥٢/٨ تاريخ ١٨-١١-١٩٥٢

وزير المواصلات
سأبالمكشة

الرقابة الطبية

- ١ - فرضت الرقابة الطبية على القادمين من أفريقيا الغربية الاسبانية الى المملكة الأردنية الهاشمية ضد مرض الطاعون بطريق الجو والبحر اعتباراً من ٢١-٣-١٩٥٣
- ٢ - رفعت الرقابة الطبية على القادمين من سيلان الى المملكة الأردنية الهاشمية ضد مرض الكوليرا بطريق الجو والبحر اعتباراً من ٢٦-٢-١٩٥٣

جدول الامراض السارية

الشهر كانون ثاني سنة ١٩٥٣ « الضفة الشرقية »

المرض	عمان	السلط	مادبا	الزرقاء	اردب	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المجموع
اصابات تيفويد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٩
وفيات												
اصابات بارا تيفويد	٢											٢
وفيات												
اصابات ذات الرئة	٢٠	١١	٣	٤	٣١	١٩	٧	١	١			٩٧
وفيات												٢
اصابات دبر تيري	١٣	٧	٥	١٣	٧	٧	٨	٩	٦	٢		٧٧
وفيات												
اصابات جذري مائي	١٤	٩	٥	٤	٢	٢						٣٦
وفيات												
اصابات ابو كعب	٣		١	٥	٦							١٩
وفيات												
اصابات بنت الحمراء	١											٢
وفيات												
اصابات سمال ديكري	٨											١٤
وفيات												
اصابات حمى قنص												٣
وفيات												
اصابات انفلونزا	١٦	٢	١	١٩	٢	٢	٢	١	٣			٤٥
وفيات												
اصابات تيفوس												٢
وفيات												
اصابات خناق												٢
وفيات												
اصابات شلل الاطفال												٢
وفيات												
اصابات التهاب السحايا												١
وفيات												
اصابات حمى زاجية												٢

المرض	عمان	السلط	مادبا	الزرقاء	اردب	جرش	عجلون	الكرك	الطفيلة	معان	العقبة	المجموع
وفيات												١١
اصابات حصبة	١											٦
وفيات												

جدول الامراض السارية الشهري لشهر كانون ثاني سنة ١٩٥٣ « الضفة الغربية »

المرض	القدس	رام الله	بيت لحم	أريحا	نابلس	جنين	طولكرم	الخليل	المجموع
اصابات تيفويد	١٥	١٠	٦	٣	١				٣٦
وفيات									٦
اصابات بارا تيفويد	١	٢							٣
وفيات									
اصابات ذات الرئة	٧	٢	١	١	١				١٢
وفيات									٢
اصابات دبر تيري	٣	٣			١٦				٢٧
وفيات									
اصابات حصبة	٧	٤٥	١	٢	٣				١٨
وفيات									١
اصابات تيفوس	٤	٨							١٢
وفيات									٥
اصابات خناق	١	١							٢
وفيات									١٦
اصابات جذري ماء	١	٥	٢	٣	٧				٣٦
وفيات									
اصابات ابو كعب	١	٥	٢	٣	٧				١٢
وفيات									
اصابات سمال ديكري	١	٢	٤						٨
وفيات									
اصابات حمى قنص									١
وفيات									
اصابات التهاب السحايا									١
وفيات									
اصابات بنت الحمراء	١								٧
وفيات									
اصابات انفلونزا	١٢								١٢
وفيات									
اصابات شلل الاطفال									١
وفيات									
اصابات حمى قنص									٢
وفيات									
اصابات حمى زاجية									٢
وفيات									

كلنا من أهلى

الاعلانات

اعلانات صادرة بمقتضى قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧

٥ تعلن شركة بهلوان واسطه المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثاني والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٣٧ ، انحلال هذه الشركة اعتباراً من ٢٢-٧-٩٥٢.

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الثاني والعشرين من شهر شباط سنة ١٩٥٣ الشركة المسماة (شركة صناعة الشوكولاته والحلويات المحدودة) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة صناعة الشوكولاته والحلويات المحدودة .
اسماء الشركاء	سيدو الكردي ومحمد الجندي .
مركز الشركة	عمان .
الشركاء المفوضون بتولي شؤون الشركة	سيدو الكردي ومحمد الجندي مجتمعين ومنفردين .
والتوقيع عنها	
رأس المال الشركة	خمس ألف دينار اردني .
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١٨-٢-٩٥٣ ولأجل غير مسمى .
أعمال الشركة	صنع الشوكولاته والساكر والبسكوت على اختلاف انواعها والاستيراد والتصدير وتمثيل الفياك .

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم السادس عشر من شهر شباط ٩٥٣ الشركة المسماة الشركة الوطنية للتخليص ونقل البضائع بالترانسيست وفقاً للبيانات التالية :-

اسم الشركة	الشركة الوطنية للتخليص ونقل البضائع بالترانسيست .
اسماء الشركاء	زهير محمود الشماخ وكرنيك بانوسيان واسحق بلكيان .
مركز الشركة	صمان ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية وفي البلاد العربية المجاورة .
رأس المال الشركة	خمس ألف دينار اردني .
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة	جميع الشركاء مجتمعين .
والتوقيع عنها	
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	١-٣-٩٥٣ ولأجل غير مسمى .
غاية الشركة	التخليص على البضائع وأعمال الترانسيست .

٥ لقد سجلت في وزارة العدلية في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر شباط سنة ٩٥٣ الشركة المسماة (شركة الازدهار لاقصادي) وفقاً للبيانات الموضحة تالياً :-

اسم الشركة	شركة الازدهار الاقتصادي .
اسماء الشركاء	توفيق الطباغ وبندر الطباغ .
رأس المال الشركة	١٠٠.٠٠٠ دينار اردني .
مركز الشركة	عمان ، ويجوز فتح فروع لها في المملكة الاردنية الهاشمية .
اسماء الشركاء المفوضين بتولي شؤون الشركة	السيد توفيق الطباغ منفرداً .
والتوقيع عنها	
تاريخ ابتداء الشركة وانحلالها	٥-٢-٩٥٣ ولأجل غير مسمى .
أعمال الشركة	تعاطي أعمال الاستيراد والتصدير والتوزيع والتعهدات والوكالات والكوميون والتجارة .

٥ تعلن شركة « الكرنك » الشركة الاهلية السورية للنقل والسياحة المحدودة المسجلة في وزارة العدلية في اليوم الثاني والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ ، والمعلن عنها في العدد ١٠٤٧ من الجريدة الرسمية الصادر بتاريخ ١٢-٢-١٩٥٠ التعديلات التالية:

- ١ - تحول هذه الشركة المسجلة في سوريا كشركة محدودة المسؤولية الى شركة مقفلة بموجب قانون الشركات السوري .
- ٢ - يصبح اسم الشركة الجديد (شركة الكرنك للنقل والسياحة المساهمة) ش.م.م.
- ٣ - يصبح رأس مالها (٣٥٠) ألف ليرة سورية .
- ٤ - مساهمو الشركة .

عدد الاسهم	قيمة الأسهم بالليرات السورية
٢٠٠	١٠٠.٠٠٠
٢٩٠	١٤٥.٠٠٠
١٤٠	٧٠.٠٠٠
٥٠	٢٥.٠٠٠
٢٠	١٠.٠٠٠

- ٥ - ويتألف مجلس الادارة الجديد من السادة :-
أنور الدسوقي رئيساً
أدمون حمصي نائباً للرئيس
رزق الله حمصي عضواً مفوضاً
- ٦ - يكون السيد نيقولا بكر مديراً عاماً للشركة .
- ٧ - يكون حق التوقيع من الشركة لجميع اعضاء مجلس الادارة والمدير العام مجتمعين ومنفردين .
- ٨ - تأخذ الشركة المقفلة الجديدة على عاتقها جميع حقوق وواجبات الشركة القديمة .

أمر تسوية

صنادير بمقتضى المادة ٥٥ من قانون تشوية الأراضي والمياه لسنة ٩٥٣
يعلن أن عمل تشوية الاراضي سيشرع في أراضي طوز فضائل التابعة قضاء نابلس ما خلا لمنطقة الابنية التابعة لها

هنا من العمل

إن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي القرية المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة «٦» من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الثامن عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٣ الوصف - عموم أراضي غور فصايل .

٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في التويعمه .

٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

١٧ - ٢ - ١٩٥٣

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة «٥» من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن المقارن المسجلين بالسندين رقم ٣٤٧ و ٣٤٨ تاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٥٢ سيشرح بأعمال تسويتهم من أراضي وأماكن قرية سلفيت التابعة لقضاء نابلس .

أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في المقارن المذكورين من أملاك القرية المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه أعلاه .

٢٤ - ٢ - ١٩٥٣

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

اعلان تسوية

صادر بموجب المادة (٦) من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي والأماكن الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الأول من شهر آذار سنة ١٩٥٣ الوصف : الملك المسجل بالسند رقم ٣٤٧ تاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٥٢ ، المندود شمالاً لشكر على الزهار وعباس الزهد

وعبد الجبار الزهد جنوباً دار الحكومة وعبد القادر الوزير وعبد الجبار الزهد وعبد الرحيم الزهد شرقاً بطريق وعباس الزهد

وذار الحكومة غرباً عبد الجبار الزهد وعبد الرحيم الزهد البالغ مساحته ٢ دونم و ٦٣١ متراً والملك المسجل بالسند رقم ٣٤٨ تاريخ ١ - ١٢ - ١٩٥٢ المندود شرقاً طريق وشمالاً العمر وجنوباً طريق وعبد القادر الزهد غرباً غفر الشرطة وعبد القادر الوزير البالغ مساحته ١ دونم و ٢٤ متر مربع كلاهما من أراضي وأماكن قرية سلفيت التابعة لقضاء نابلس .

٣ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي والأماكن المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في نابلس .

٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض أو أماكن سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

امر تسوية

صادر بمقتضى المادة «٥» من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢

يعلن أن عمل تسوية الأراضي أو المياه سيشرح به في أراضي أو مياه قرية الديوك التابعة قضاء اريحا ما عدا منطقة الابنية التابعة لها .

أن الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أراضي أو مياه القرية المذكورة سيلفون فيما بعد بإعلان التاريخ الذي يجب أن يقدموا فيه ادعاءاتهم بموجب المادة السادسة من القانون المشار إليه .

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

اعلان

١ - يعلن أن عمل التسوية للأراضي الموصوفة أدناه سيبدأ في اليوم الثامن عشر من شهر شباط سنة ١٩٥٣ الوصف : عموم أراضي قرية الديوك .

٢ - على جميع الأشخاص الذين يدعون بأي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في الأراضي المذكورة أن يقدموا ادعاءاتهم والوثائق المؤيدة لها إلى موظف دائرة الأراضي الذي سيكون موجوداً في التويعمه .

٣ - أن عمل تسوية الأراضي يتناول جميع الأشخاص الذين لهم أي حق تصرف أو حق تملك أو حق منفعة في أية أرض سواء كان ذلك الحق معترفاً به أو منازعاً فيه .

١٧ - ٢ - ١٩٥٣

مدير الأراضي والمساحة
ج . ف . وليول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق المائد لأراضي قرية ادخ قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٥٣ فعلى كل من

يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — اذرح

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية بسطة قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المدرجة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — بسطة

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية الرابض قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — الرابض

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية الرميلات قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — الرميلات

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية الشراء الجنوبية قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — الشراء الجنوبية

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية دلاغه والريس قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — دلاغه والريس

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية وهيد قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — وهيد

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق العائد لأراضي قرية بئر خداد قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤ - ٢ - ١٩٥٣ فكل من يود الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في أدناه وإن كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢ من قانون تسوية الأراضي والمياه لسنة ١٩٥٢.

دائرة الأراضي — عمان

دائرة التسجيل — معان

مختار قرية — بئر خداد

مدير الأراضي والمساحة

ج. ف. و. لبلول

هذا من أصل

اعلان

يعلن للجميع أن جدول الحقوق المائد لاراضي قرية مقدس وام صوانه قد علق بدائرة تسجيل معان بتاريخ ١٤-٢-١٩٥٣
فعل كل من يؤد الاطلاع على الجدول المذكور أن يراجع المحلات المبينة في ادناه وان كان له اعتراض عليه أن يقدمه وفقاً للمادة ١٢
من قانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٥٢ .

دائرة الاراضي — عمان .

دائرة التسجيل — معان .

مختار قرية — مقدس وام صوانه

مدير الاراضي والمساحة

ج . ف . ولبول

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان
خاص بتبليغ قرار الحبس الى الدين

الى الدين داود يوسف شهبان من يافا المجهول على الإقامة .

قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة إحدى وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره ثلاثة عشر ديناراً وخمسة عشر فلساً
الى دائتك صندوق الخزينة .

فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من
تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقك حسب الاصول .

التاريخ ٢٤-٢-١٩٥٣

مأمور اجراء عمان

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان
خاص بتبليغ قرار الحبس الى الدين

الى الدين حرام بن هليل بدوي من بدو شمر العراق المجهول على الإقامة .

قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة إحدى وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ سبعة دنانير ومائة واربعين فلساً الى
دائتك صندوق الخزينة .

فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من تاريخ
تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقك حسب الاصول .

١١-٢-١٩٥٣

مأمور اجراء عمان

عائشة بن — قرية البتة

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان
خاص بتبليغ قرار الحبس الى الدين

الى المدين زكي ذياب الصيدي من يافا المجهول على الإقامة
قررت رئاسة اجراء عمان حبسك مدة إحدى وعشرين يوماً لعدم تأدية الدين البالغ قدره خمسمائة فلس الى دائتك
صندوق الخزينة .
فاذا لم تؤد الدين أو تستعمل حقك المنصوص عليه في المادة ٥ من قانون الاجراء باستئناف قرار الحبس خلال اسبوع من
تاريخ تبليغه اليك سيفقد هذا القرار بحقك حسب الاصول .

اخبار

صادر من دائرة اجراء عمان

المحكوم عليه : حسن صالح احمد ابو عزام من العقيدات المجهول على الإقامة. الاعلام برقمه: ٣٣١ تاريخه ٢-٤-١٩٤٥ محل
صدوره: عمان. المحكوم به دينار اردني والرسوم. يجب عليك ان تؤدي في ظرف اسبوع اعتباراً من وصول ورقة الاخبار هذه اليك
المبلغ المحرر اعلاه المحكوم به الى صندوق الخزينة في عمان بموجب اعلام الحكم المؤرخ في اعلاه المبلغة صورة عنه
اليك بتاريخ واذا انقضت هذه المدة ولم تؤد الدين المذكور ولم يتبين سبب ذلك فستطر دائرة الاجراء للمباشرة في
المعاملة اللازمة قانوناً تحريراً .

١٦-٢-١٩٥٣

مأمور اجراء عمان

W

هكذا من الأشمل